# العوامل المؤثرة في قرار المراجع الخارجي المتعلق بتعديل تقرير المراجعة للإفصاح عن الشك في مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار في النشاط – دراسة نظرية وتطبيقية*

• د. عوض لبيب فتح الله الديب

## مقدمة

عند وجود شك جوهري في مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار في مزاولة النشاط لفترة زمنية معقولة فإن معايير المراجعة ، في كثير من دول العالم ، تتطلب من المراجع الخارجي الإفصاح في تقرير المراجعة عن ظروف عدم التأكد هذه . ففي الولايات المتحدة أشارت العديد من الإصدارات المهنية إلى موضوع تقييم مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار منذ سنة ١٩٦٢م ، وفي سنة ١٩٨١م صدر معيار المراجعة رقم ٣٤ الذي اهتم بشكل مباشر بهذا الموضوع (AICPA, 1981) . واشتمل المعيار على ارشادات يستعين بها المراجع في مجال التقييم . وطبقا لهذا المعيار فإن المراجع عند تنفيذه لإجراءات المراجعة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل من المعلومات المعاكسة Contrary Information والعوامل الإيجابية Mitigating Factors فإذا تولد لديه شك جوهري في المقدرة على الاستمرار فيجب أن يتحقق من مدى إمكانية استرداد قيمة الأصول وقيم وتصنيف الالتزامات ، أما إذا لم يتولد لديه هذا الشك فإن المعيار لا يلزمه بتقييم المقدرة على الاستمرار. ونتيجة لفشل العديد من الوحدات الاقتصادية بعد فترة قصيرة من إصدار تقرير مراجعة نظيف على قوائمها المالية ، وجهت العديد من الجهات اتهامات للمراجع بالفشل في تحذير مستخدمي القوائم المالية من احتمال عدم استمرار هذه الوحدات وظهر ما يسمى بفجوة التوقعات بين ما يقدمه المراجع لمستخدمي القوائم المالية وما يستطيع وما يجب عليه أن يقدمه لهم . وقد حاول مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي التغلب على هذه الفجوة بإصدار عدة معايير مراجعة جديدة كان من بينها معيار المراجعة رقم ٥٩ سنة ١٩٨٨م (AICPA,1988) . وقد صدر هذا المعيار الأخير ليحل محل المعيار ٣٤ ويلقي مزيدا من المسئولية على المراجع في مجال تقييم مدى مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار. ويتطلب المعيار ٥٩ أن يقوم المراجع ، في كل عملية مراجعة ، بتقييم مدى وجود شك جوهري في المقدرة على الاستمرار لفترة زمنية معقولة لا تزيد عن سنة واحدة بعد تاريخ

---

• مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

القوائم المالية موضع المراجعة ، وأن يقوم بتعديل تقرير المراجعة إذا كان لديه شك جوهري في مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار ، حتى في حالة عدم وجود شك فيما يتعلق بإمكانية استرداد الأصول أو في قيم وتصنيف الالتزامات ، وهذا يعني أن وجود الشك الجوهري يعد سببا كافيا لتعديل تقرير المراجعة وذلك عكس المعيار ٣٤ الذي يتطلب تقييم مدى إمكانية استرداد قيمة الأصول وتصنيف الالتزامات إذا كان لدى المراجع هذا الشك الجوهري . لمزيد من التفاصيل أنظر

( Ellingson, et al., 1989 & Koh and Killough, 1990)

وتوضح إرشادات المراجعة الدولية رقم ٢٣ الصادرة في يونيو ١٩٨٦ والمعدلة في أكتوبر ١٩٨٩ ، أنه عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وعند تقييم نتائجها يجب أن يكتشف المراجع مدى وجود شك فيما يتعلق بفرض الاستمرار الذي تقوم عليه القوائم المالية ، وإذا وجد هذا الشك يجب أن يقوم المراجع بتجميع قدرا كافيا من الأدلة الملائمة بحيث يؤكد أو يبدد هذا الشك. وإذا لم يتبدد هذا الشك يجب أن يتحقق المراجع من مدى كفاية الإفصاح عن الظروف التي أوجدته ، فإذا كان الإفصاح كافيا يبدى المراجع رأيا نظيفا مع الإفصاح عن عدم التأكد المتعلق بالاستمرار بإضافة فقرة للفت الانتباه بعد فقرة الرأي ، أما إذا كان الإفصاح غير كاف فيجب أن يبدى المراجع رأيا متحفظا أو سلبيا حسبما يراه ملائما.

وتتطلب معايير المراجعة في المملكة العربية السعودية ، الصادرة بموجب قرار وزير التجارة السعودي رقم ٦٩٢ في ١٤٠٦/٢/٢٨هـ ، أن يقوم المراجع بفحص وتحليل جميع الأدلة والقرائن المتاحة المتعلقة بالشك في قدرة المنشأة على الاستمرار ، فإذا توفر للمراجع أدلة وقرائن كافية لإزالة ما اعتراه من شك حول استمرارية المنشأة فلا ينبغي على المراجع أن يعدل تقريره ، أما إذا وجد هذا الشك ولكن احتمال استمرار المنشأة ما زال قائما بدرجة معقولة فيجب أن يتحقق المراجع من كفاية الإفصاح ، فإن كان الإفصاح كافيا لا ينبغي للمراجع تعديل تقريره إلا أنه يجب أن يلفت انتباه القارئ إلى المعلومات ذات العلاقة في فقرة لفت الانتباه ، أما إذا رفضت الإدارة إيضاح جميع الظروف ذات العلاقة فيجب أن يعدل المراجع تقريره بسبب عدم كفاية الإفصاح. وإذا استنتج المراجع وجود شك عظيم يحيط بقدرة المنشأة على الاستمرار فيجب على المراجع أن يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية ككل. ويرجع الاهتمام بهذا الموضوع إلى أهمية تقرير المراجع عن المقدرة على الاستمرار، فقد بين (Asare, 1990) أن هذا التقرير يؤدي إلى الإفصاح عن معلومات لا يمكن الإفصاح

عنها بطريق آخر، وهذه المعلومات ذات أثر كبير على أسعار أسهم الشركات وعلى قرارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

من ناحية أخرى ، يتميز قرار تعديل الرأي بالاستمرار[1] بأنه ذات طبيعة جدلية ويعتبر من أصعب القرارات التي تواجه المراجع وأكثرها حساسية. حيث يرى العديد من الباحثين ، على نحو ما سيتم إيضاحه بالتفصيل في هذا البحث ، أن الرأي المعدل في حد ذاته قد يزيد من المصاعب التي يعاني منها المشروع وقد يعجل بعدم استمراره ، في حين إذا أبدى المراجع رأياً نظيفاً وفشل المشروع فيما بعد فقد يقدم المستثمرون والدائنون على مقاضاة المراجع وقد يتعرض المراجع لمخاطر فقدان السمعة المهنية .. الى غير ذلك من العواقب ، ومن ثم فإن المراجع يجد نفسه دائماً في وضع لا يحسد عليه.

بناء على ما سبق اهتمت المعايير المهنية بهذا الموضوع واقترحت إرشادات يستعين بها المراجع في هذا الصدد وأوصت المراجعين بممارسة العناية المهنية الواجبة عند إصدار أحكامهم نظراً لخطورة الرأي الذي يبديه المراجع وما له من أثر على استمرار المشروع.

وقد بين ( Koh and Killough, 1990 ) أن هذه المشكلة أزعجت المهنة في الولايات المتحدة عدة عقود ، وأن التغلب عليها لا يتأتى إلا باتباع إجراءات مراجعة موضوعية وواضحة ويمكن الدفاع عنها . ولكن لسوء الحظ ، طبقا للباحثين ، فإن معايير المراجعة لا تساهم بفعالية في هذا الاتجاه ، حيث لم تقدم نماذج موضوعية يمكن استخدامها بشكل عملي بل أن الإرشادات المقترحة عامة للغاية وتتصف بالغموض مما يجعل تقييم القدرة على الاستمرار يعتمد على درجة كبيرة من الحكم الشخصي وعدم الموضوعية .

وقد حظي اتخاذ المراجع لقرار تعديل الرأي بالاستمرار باهتمام العديد من الباحثين في مجال المراجعة على مدى العقدين الماضيين ، واتخذت الأبحاث محاور متعددة ، فاهتمت بعض الأبحاث بوضع نماذج إحصائية يمكن الاستعانة بها للتنبؤ بإفلاس الوحدات ومن ثم تساعده في اتخاذ قرار تعديل الرأي ، واهتمت الأبحاث الأخرى بالتنبؤ بالظروف التي يحتمل في ظلها أن يتخذ المراجع قراراً بتعديل الرأي وكذلك العوامل التي تؤثر في اتخاذ هذا القرار.

---

[1] تعديل الرأي بالاستمرار : يستخدم في هذا البحث ليشير الى ابداء المراجع لرأي متحفظ أو أن يمتنع عن ابداء الرأي في ضوء عدم مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار ، وذلك طبقا لما يراه المراجع ملائماً في ضوء الظروف القائمة .

**هدف البحث**

يهدف هذا البحث إلى تحديد العوامل التي تؤثر في قرار المراجع المتعلق بتعديل تقرير المزاجعة لكي يفصح عن الشك في مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار في مزاولة النشاط من وجهة نظر الباحثين في الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ثم تحديد ما هي هذه العوامل وأهمية تأثير كل منها في قرار المراجع في ظروف بيئية مختلفة بالتطبيق على ممارسي مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية.

**خطة البحث**

تحقيقا لأهداف البحث تم تقسيمه إلى قسمين :

**القسم الأول : الدراسة النظرية**

تتضمن عرضا للدراسات السابقة المتعلقة باتخاذ المراجع لقرار تعديل الرأي بالاستمرار بهدف الوقوف على العوامل التي تناولتها هذه الدراسات والأهمية المقررة لها في اتخاذ قرار تعديل الرأي بالاستمرار.

**القسم الثاني : الدراسة التطبيقية**

تهدف إلى تحديد مدى أهمية كل عامل من العوامل التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية.

**القسم الأول : الدراسة النظرية**

يشتمل هذا القسم على الدراسات السابقة التي اهتمت بقرار المراجع المتعلق بتعديل تقرير المراجعة لكي يفصح عن مقدرة مشروع عميله على الاستمرار. وقد تم تقسيم هذه الدراسات إلى مجموعتين :

**المجموعة الأولى : دراسات التنبؤ بالإفلاس.**

**المجموعة الثانية : دراسات التنبؤ برأي المراجع.**

**المجموعة الأولى: دراسات التنبؤ بالإفلاس**

تفترض هذه الدراسات أن الحالة المالية لعميل المراجعة هي المتغير الوحيد الذي يتخذ على أساسه قرار تعديل الرأي بالاستمرار. وركزت هذه الدراسات على وضع نماذج

للتنبؤ بإفلاس عميل المراجعة ثم مقارنة مدى دقة هـذه النمـاذج ، فـي التنبـؤ بـالإفلاس ، بقرارات المراجعين المتعلقة بتعديل الرأي بالاستمرار. وتعتمد معظم نماذج التنبـؤ بـالإفلاس على تحليل النسب المالية باعتبارها أفضل الأدوات لتقييم الحالة المالية للعميل. ويتضـح مـن هذه الدراسات أن تحليل النسب المالية إما أن يتم بطريقـة حكميـه أو باسـتخدام الأسـاليب الإحصائية. ونعرض فيما يلي لكل منهما.

**أولا : التحليل الحكمى للنسب المالية**

تقترح الكتابات المحاسبية أن النسب المالية للشركات التـي أشـهر إفلاسـها كـانت تختلف اختلافا منهجيا عن النسب المالية لغيرها من الشركات ، ومن ثم يمكن اسـتخدام هـذه النسب لبناء نماذج للفشل المالي. وقد استخدم ( Beaver, 1966 ) النسب المالية فـي دراسـة تجريبية للتنبؤ بإفلاس الشركات ، واعتمد في دراسته على مدخل المتغير الواحد Univariate Approach حيث يتم تحليل القدرة التنبؤية للنسب على أساس نسبة تلو الأخرى. واسـتخدم ) Chen and Shimerda, 1981) أكثر من ٦٥ نسبة مالية للتنبؤ بإفلاس الشركات. وحـدد ) Hamer, 1983) سبعة استخدامات للنسب المالية في مجال التحليل المالي ، والنسب الأساسـية التي يمكن استخدامها في كل مجال ( حوالي ٥٥ نسبة ) . ويرى أنه إذا اختار المراجع نسـبة أساسية واحدة من كل مجموعة فإنه يمكن أن يتوافر لديه مدخل متكامل نسبيا لتحليل النسـب المالية ، ويحذر من اختيار أكثر من نسبة واحدة من كل مجموعة لأنه يترتب على هذا عـدم استقرار في التحليل الإحصائي نتيجة الارتباط المتداخل بين كثير من هذه النسب.

وبصفة عامة ، يجري هذا التحليل عن طريق احتساب النسبة ومقارنتها بمعيار ما أو بقـاعدة تخمينية لتحديد التقلبات الجوهرية التي تتطلب اهتماما إضافيا. على سـبيل المثـال، المعيـار المستخدم بصفة عامة لنسبة التداول هو ١:٢ ، ولنسـبة التـداول السـريعة ١:١ ، والقـاعدة التخمينية العامة أن نسبة التغير المسموح به في رصيد الحساب من سنة إلـى أخـرى هـي ١٠% . ورغم أن بعض نماذج التحليل الحكمى للنسب المالية حققت معدلات نجاح تزيد عـن ٩٠% في مجال تصنيف الشركات إلا أن تحليل النسب اعتمادا على معاييـر حكميه وقواعـد تخمينيـة يتعرض للعديـد من الانتقـادات. فقـد بيـن (Boritz, 1991 ) أن مقارنة النسبة بمعيار ما أو قاعدة تخمينية هو أمر غير فعال لسببين : (١) أنه حتى الأخطاء الهامة غالبـا تكون ذات أثر ضعيف على القيمة المحتسبة للنسبة نظرا لضآلة قيمة هذه الأخطاء بالمقارنـة بالأرقام المستخدمة لاحتساب النسبة ، كما أن التغير الطبيعي في أرصدة الحسابات يمكـن أن يخفى الفروق الناتجة عن الأخطاء المنتظمة ، ومن ثم فإن هذه المعـايير الحكميـة وقواعـد

التخمين مفعمة بمخاطر تجاهل التقلبات الجوهرية. (٢) استخدام الفروق المعيارية ، مثل ١٠% ، دون الإشارة إلى التباين الطبيعي للنسبة يمكن أن يؤدي إلى ضياع جهود المراجعة عندما يكون المدى الطبيعي للتباين أعلى من ١٠%.

وقد بين ( Casey, 1980 ) في دراسة تتعلق بمدى مقدرة محلل المعلومات المالية (مثل المراجعين وموظفي البنوك ) في التنبؤ بفشل الوحدات باستخدام النسب المالية أن الحكم الشخصي غير المدعم بأدوات إحصائية مساعدة يتصف بالضعف وعدم إمكانية الاعتماد عليه. ويرى ( Lev and Saunder,1979 ) أن هذا التحليل قد يؤدي إلى تقديم معلومات غير سليمة وربما مضللة. نتيجة لهذا ، تقترح كثير من الدراسات والأبحاث أن استخدام الأساليب الإحصائية ، للمساعدة في تحديد التقلبات المنتظمة أو غير العادية ، يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر من استخدام المعايير الحكمية أو قواعد التخمين بمفردها.

**ثانيا : الأساليب الإحصائية**

نعرض فيما يلي باختصار لبعض الأساليب الإحصائية واسعة الانتشار المستخدمة لتحسين فعالية تقييم الحالة المالية للعميل.

**أ- التحليل الإحصائي للنسب المالية**

يقوم هذا التحليل على تحديد التقلبات غير العادية أو المنتظمة في النسب والتي تقع خارج المدى الطبيعي أو المتوقع لتغير النسبة ، وذلك عن طريق تقدير المدى الطبيعي لتقلب النسبة ومقارنته بتوزيع مرجعي مناسب مثل التوزيع الطبيعي أو أي توزيع إحصائي آخر مناسب.

ومن أهم الدراسات في هذا المجال دراسة ( Kinney 1987 ) التي اقترحت تقدير مدى جوهرية التغير في كل نسبة معينة عن طريق تحديد الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة للنسبة ثم قسمته على الانحراف المعياري للنسبة ومقارنة النتيجة مع النقطة المختارة على التوزيع الطبيعي اعتمادا على مستوى خطر مقبول للفحص الزائد . ويحدد هذا المدخل فترة ثقة حول النسبة لتحديد المدى الطبيعي لتباين النسبة. وجميع التقلبات التي تقع داخل هذه الفترة يفترض أنها تعكس تباين الصدفة في قيم البيانات ، أما التقلبات التي تقع خارج هذا المدى يفترض أنها تقلبات منتظمة أو غير عادية بما فيه الكفاية وتستدعى المتابعة. وقد حدد Kinney المدى الطبيعى المحتسب لتباين النسبة بالمعادلة الآتية :

**المدى الطبيعي المحتسب لتباين النسبة = القيمة المتوقعة للنسبة**

**± ( قيمة التوزيع الطبيعي × الانحراف المعياري ).**

وبافتراض أن القيمة المتوقعة للنسبة اعتمادا على متوسط السنوات الخمس السابقة هي ٠,٥ وانحرافها المعياري ٠,٠٥ وقيمتها المشاهدة ( الفعلية ) هي ٠,٤٥ وقيمة التوزيع الطبيعي المصاحبة لمستوى معنوية ٠,٠٥ و ٠,١ و ٠,٢ هي ١,٦٤ و ١,٢٨ و ٠,٨٥ على الترتيب . فإن المدى الطبيعي المحتسب لتباين النسبة عند مستوى خطر (مستوى معنوية) ١٠% = ٠,٥ ± ( ١,٢٨ × ٠,٠٥ ) = ٠,٤٣٦ إلى ٠,٥٤٦ . وبناء على ذلك يستنتج المراجع أن النسبة المشاهدة ٠,٤٥ تقع في حدود المدى المقبول. أما عند مستوى خطو ٢٠% فإن المدى الطبيعي المحتسب لتباين النسبة = ٠,٥ ± (٠,٨٥ × ٠,٠٥) = ٠,٤٥٧٥ إلى ٠,٥٤٢٥ وبناء على ذلك يستنتج المراجع أن النسبة المشاهدة ٠,٤٥ لا تقع في حدود المدى المقبول ولكن تعبر بوضوح عن انخفاض منتظم في النسبة. يتضح من هذا المثال أنه كلما اتسعت حدود فترة الثقة المستخدمة لتحديد المدى المقبول للتباين الطبيعي كلما زادت مخاطر استنتاج أن التغير في النسبة ناتج عن تباين الصدفة ومن ثم تفشل في تحديد مؤشر منتظم للفشل المحتمل للنشاط ، والعكس صحيح فكلما ضاقت حدود فترة الثقة المستخدمة لتحديد المدى المقبول للتباين الطبيعي كلما زادت مخاطر أن ينسب تباين الصدفة في النسب إلى تغير منتظم مما ينتج عنه تحذير غير سليم بخصوص الفشل المحتمل للنشاط.

ويرى ( Boritz, 1991 ) أن اختيار النسبة هو أمر جوهري لأن بعض النسب قد تكون مضللة تماما ، ولتحقيق فعالية النسب فيجب أن تكون حساسة للتغيرات المنتظمة ( أي تزيد أو تنقص بشكل متسق ولا تكون متأرجحة ) وتصدر اشارات واضحة وصريحة تدل على تدهور الحالة المالية للوحدة كلما اقتربت من الإفلاس. ويدلل على ذلك بأن نسبة السيولة ، رغم شيوع استخدامها ، وجد أنها مؤشرات غير متسقة على الإفلاس لأن محاولات الإنقاذ التي تتبعها الإدارة يمكن أن تجعل هذه النسبة تصدر اشارات عن معلومات إيجابية رغم أن الوحدة قد تكون في حالة فشل مالي. وعلى النقيض من ذلك فإن نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى الديون ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول وجد أنها مؤشرات متسقة وحساسة للفشل المالي المحتمل للنشاط. ويرى Boritz أن أوجه القصور الممكنة في مدخل Kinney هو اعتماده على التوزيع الطبيعي كتوزيع مرجعي بافتراض أن قيمة النسبة (أو النسب) محل التقييم موزعة توزيعا طبيعيا، فإذا لم تكن كذلك فإن المراجع معرض لخطر التوصل إلى نتائج غير سليمة ولا يمكن الدفاع عنها باستخدام هذا التحليل ، ويؤكد ذلك

بالإشارة إلى النتائج المتضاربة للدراسات في مجال خصائص توزيعات النسب المالية التي أثبتت أن توزيع النسب قد يكون ملتوياً أو مفرطحاً في بعض الحالات.

وترى ( Zavgren, 1983 ) أن المشكلة الأساسية في مدخل المتغير الواحد أن تصنيف الشركات يتم على أساس نسبة واحدة فقط كل مرة ، ومن ثم فهناك احتمال التوصل إلى تصنيفات مختلفة لشركة ما طبقا للنسب المختلفة ، علاوة على وجود درجة عالية من علاقات الارتباط بين النسب المختلفة مما يجعل قيمة النموذج الإحصائي موضع شك ولا يمكن تحديد أثر كل نسبة بصفة مستقلة.

ويرى الباحث ، أن أهم عيوب مدخل المتغير الواحد أنه لا يمكن توقع أن نسبة مالية واحدة ستكون قادرة على توفير معلومات كافية للإفصاح عن الحالة المالية لعميل المراجعة ، كما أن المراجع قد لا يستطيع ، عن طريق تحليل النسب المالية واحدة تلو الأخرى ، تجميع البيانات اللازمة للحصول على صورة كاملة عن الحالة المالية للشركة. ومن ثم فإن أي مدخل آخر يعتمد على استخدام مجموعة من النسب المالية الأساسية للتوصل إلى مقياس فريد للحالة المالية للعميل سيكون ، بلا شك ، أكثر فعالية.

**ب – تحليل النمط Pattern Analysis**

يحاول هذا الأسلوب تنقيح مدخل المتغير الواحد عن طريق استخدام عدة نسب مالية وليس نسبة واحدة للدلالة على وجود مشكلة معينة . على سبيل المثال تقترح دراسة ( Beaver, 1966 ) أن النمط التالي يدل على زيادة احتمال فشل النشاط إذا كانت نسبة :

- التدفق النقدي إلى إجمالي الديون تتناقص
- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول تتناقص
- إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول تتزايد
- رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول تتناقص
- الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة تتناقص

فإن هذا النمط يدل على زيادة احتمال فشل النشاط.

وطبقا لهذا التحليل يقوم المراجع بتحديد فترة ثقة حول كل نسبة من هذه النسب، ويحدد ما إذا كانت التقلبات الجوهرية المحددة تعبر عن النمط السابق ، فإذا كان الأمر كذلك فإن المراجع يستنتج وجود أدلة على الزيادة المنتظمة في احتمال الفشل . أما إذا أظهرت

بعض النسب فقط تغيرات جوهرية أو تغيرات في الاتجاه العكسي فإنه يمكن أن يستنتج عدم وجود زيادة منتظمة في احتمال الفشل.

وتتمثل قوة تحليل النمط في استخدامه لعدة نسب ، وليس نسبة واحدة ، ومن ثم يمكن تجنب الاستنتاجات غير السليمة اعتمادا على تقلبات الصدفة أو تقلبات فردية منعزلة. وخلافاً لذلك فإنه معرض لنفس أوجه قصور مدخل المتغير الواحد المتمثلة في استخدام حدود ثقة تعتمد على التوزيع الطبيعي ، وعدم وجود أساس نظري منطقي لاختيار النسب الازمة لبناء النمط واختيار النمط الذي يضع العلاقة بين النسب الفردية في شكل قاعدة يمكن استخدامها لتقييم النسب الفعلية. وقد يحول الاختيار غير السليم للنسب دون جذب انتباه المراجع للتغيرات المنتظمة ، والاختيار غير الدقيق للنمط إما أن يؤدي بالمراجع إلى الفحص الزائد أو عدم القدرة على تحديد المشاكل الجوهرية التي تستدعى الاهتمام.

**ج - التحليل التمييزى Discriminant Analysis**

بينت العديد من الدراسات أن النماذج الرياضية البسيطة التي تعتمد على البيانات المنشورة المتاحة يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بالإفلاس بدرجة أكبز من الاعتماد على آراء المراجعين ( أنظر مثلا :

(Altman and McGough, 1974 & Levitan
and Knoblett, 1985 & Menon and Schwartz, 1987)

وقد طبقت معظم هذه الدراسات التحليل التمييزى وهو أسلوب إحصائي يستخدم لتحديد المعادلة الأفضل دقة لتصنيف المتغيرات الكمية المتعددة الممثلة لخصائص إحدى المشاهدات، مثل النسب المالية للوحدة ، إلى عدة فئات نوعية تقع فيها جميع المشاهدات ، مثل شركات أشهر إفلاسها وشركات مستمرة . وبمجرد التوصل إلى المعادلة الأفضل دقة لتصنيف البيانات ذات النتائج المعروفة ، فإن الدالة التمييزية تستخدم لتصنيف البيانات التي لم تعرف نتائجها بعد ، أي التنبؤ بما إذا كانت الشركة تقع في الفئة التي أشهر أو الفئة التي لم يشهر إفلاسها .

ومن الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسة ( Altman, 1968 ) التي استخدمت أسلوب التحليل التمييزى المتعدد للتنبؤ بفشل الوحدات ، حيث تم اختيار عينة مكونة من ٣٣ شركة صناعية تعرضت للفشل ، وعينة من ٣٣ شركة مماثلة ( من حيث الصناعة والحجم ) ذات مراكز مالية قوية. وقام Altman باحتساب ٢٢ نسبة مالية لكي تستخدم للتمييز بين فئتي الشركات ، ثم خفض هذا العدد إلى خمس نسب فقط وجد أنها أكثر النسب فعالية في

التمييز بين الفئتين. وباستخدام أسلوب التحليل التمييزى توصل Altman إلى دالة التمييز التالية :

$$Z = ٠,٠٢١ \text{ س}_١ + ٠,٠١٤ \text{س}_٢ + ٠,٠٣٣ \text{ س}_٣ + ٠,٠٠٦ \text{ س}_٤ + ٠,٩٩٩ \text{ س}_٥$$

حيث Z إحصائية التمييز

س١ : نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

س٢ : نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.

س٣ : نسبة الأرباح قبل الفائدة والضرائب إلى إجمالي الأصول.

س٤ : نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

س٥ : نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول.

ورغم أن نموذج Altman السابق صمم أساسا للتنبؤ بالفشل المالي للوحدات إلا أن ( Altman and McGough, 1974 ) اعتقدا أنه من الممكن استخدامه أيضا لمساعدة المراجع في إبداء الرأي بخصوص مدى مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار في مزاولة النشاط . وقام الباحثان باختيار عينة مكونة من ٣٤ شركة صناعية أشهر إفلاسها خلال الفترة من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٣ ، وعينة مقابلة من شركات صناعية مماثلة ذات مراكز مالية قوية. وتم احتساب النسب المذكورة أعلاه لكلا الفئتين ، وبذلك اشتقا دالة التمييز الآتية :

$$Z = ٠,٠١٢ \text{ س}_١ + ٠,٠١٤ \text{ س}_٢ + ٠,٠٣٣ \text{ س}_٣ + ٠,٠٠٦ \text{ س}_٤ + ٠,٠١ \text{ س}_٥$$

وقيمة إحصائية Z[1] هي الأساس الذي يتم بناء عليه تصنيف شركة ما في واحدة من فئتى الشركات السابقة. وقد حدد الباحثان نقطة قطع لقيمة Z بحيث إذا كانت إحصائية Z المحتسبة لشركة ما أقل من ١,٨١ فإن هذه الشركة تحمل نفس خصائص الشركات التي أشهر إفلاسها ، وإذا كانت إحصائية Z المحتسبة لشركة ما أكبر من ٢,٩٩ فإن هذه الشركة تكون قادرة على الاستمرار في مزاولة النشاط ، أما قيم إحصائية Z التي تقع بين ١,٨١ و ٢,٩٩ فيرى الباحثان أنها منطقة غامضة gray area حيث يمكن أن تفلس الشركة أو تستمر. وقد وجد الباحثان أن نموذج التمييز السابق كان قادرا على التنبؤ بمدى مقدرة الوحدة على الاستمرار بمعدل دقة ٨٢% لمدة سنة واحدة قبل الإفلاس و ٥٨% لمدة سنتين ، في حين أبدى المراجعون آراء معدلة بالاستمرار في ٤٦% و ٢١% فقط من الحالات خلال سنة وسنتين على الترتيب. وبناء على ذلك استنتجا أن أداء النموذج يتفوق على أداء المراجعين في التحذير من المشاكل المتعلقة باستمرار الوحدة ومن ثم فإنه أداة فعالة لمساعدة المراجعين

---

[1] ليس المقصود باحصائية Z هنا قيمة Z من جدول التوزيع الطبيعي المعياري.

في إبداء آراء مهنية سليمة. وفي دراسة أخرى قام التمان وزملاؤه (Altman et al., 1977) بتنقيح النموذج السابق وعرضه في شكل خدمة تجارية أطلق عليها Zeta [٢]. ورغم أن Zeta ما زالت تعتمد على التحليل التمييزي إلا أنها تنطوي على عدة تعديلات أدخلت على نموذج Altman الأصلي أهمها : اشتمالها على معلومات تعبر عن الاتجاه بدلاً من الاعتماد على أرقام سنة واحدة ، واستخدام القوائم المالية المعدلة والاهتمام بالمعلومات التي تفصح عنها الملاحظات على هذه القوائم بدلاً من الاعتماد على الميزانية العمومية بمفردها ، وأخذ حجم الوحدة في الاعتبار. واستنتجت الدراسة أن نموذج Zeta يتميز بمعدل دقة تصنيفية تتراوح بين ٩٠% لمدة سنة قبل الإفلاس و ٧٠% لمدة خمس سنوات قبل الإفلاس.

وبناء على هذه المحاولة الرائدة قام Altman وغيره من الباحثين بصياغة العديد من دوال التمييز اعتمادا على مجتمعات إحصائية مختلفة ، وأحجام عينات مختلفة ، ونسب مالية مختلفة ، ووحدات اقتصادية مختلفة ، وجميعها استنتجت أن لهذه الدوال دقة تنبؤية تفوق دقة المراجعين. ( لمزيد من التفاصيل أنظر Altman and Levallee,1980 & Levitan and Knoblett,1985 & Zavgren,1983 & Zmijewski, 1984 & Asare, 1990 & Boritz, 1991 & Koh and Killough, 1990 )

ومما لا شك فيه أن قوة التحليل التمييزى تتمثل في موضوعيته النسبية ومقدرته على استخدام عدة نسب مالية في آن واحد مما يجعله متفوقا على مدخل المتغير الواحد ، إلا أن هذا التحليل يتعرض للعديد من الانتقادات. حيث ترى (Zavgren, 1983) أن اختيار النسب المالية التي تبنى على أساسها الدالة يتم على أساس شيوعها في الكتابات أو ملاءمتها للدراسة أو لزيادة القوة التمييزية. وهذا الاختيار مشكوك فيه ولا يستند إلى منطق نظري معقول مما يقلل من أهمية النتائج ، ويمكن باستخدام المتغيرات المستبعدة التوصل إلى دوال أخرى بنفس القوة التمييزية نظرا لوجود ارتباط متداخل بين النسب المالية ، ومن ثم فرغم أن الدالة ذات مقدرة تنبؤية إلا أنها لا تقدم نتائج فريدة. ويرى ( Zmijwesky, 1984 ) أن دالة التمييز تشتق من دراسة عينة صغيرة الحجم والتي قد لا تكون ممثلة للمجتمع الإحصائي الكامل الذي ستطبق عليه فيما بعد. ويرى ( Boritz, 1991 ) أن الدالة تعتمد ، بالضرورة ، على بيانات تاريخية والتي قد لا تكون ملائمة للفترة الزمنية المستقبلية التي ستطبق فيها الدالة والتي قد

---

[٢] يشير اصطلاح Zeta إلى ماركة مسجلة تقدمها مؤسسة خدمات Zeta في ولاية نيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية.

يكون لها أوزان مختلفة بسب تغير المناخ الاقتصادي والحالة السياسية والاجتماعية ... الخ ، إضافة إلى أن التحليل التمييزي يصنف المشاهدات ولكن لا يقدم توزيعا احتماليا للتصنيف .

وقد حدد (Koh and Brown, 1991 ) المشاكل المرتبطة بالتحليل التمييزي في أنه يعتمد على افتراضات عادة يتم مخالفتها ، فهو يفترض أن المتغيرات التمييزية (النسب المالية) موزعة توزيعا طبيعيا، رغم أن البعض لاحظ خروجا على هذا الافتراض مما يجعل اختبارات المعنوية ومعدلات الخطأ المقدرة متحيزة وغير سليمة. وتعتمد معظم الدراسات المتعلقة بالمقدرة على الاستمرار باستخدام التحليل التمييزى على التصميم المتقابل لعينتى الشركات ( مفلسة وغير مفلسة ) إلا أن الواقع يؤكد أن النسبة بينهما تقل كثيرا عن ١:١ ، مما يترتب عليه معاينة زائدة للوحدات غير المستمرة وبالتالي تخفيض كبير في معدلات خطأ التصنيف والتنبؤ في مجموعة المعاينة الزائدة ( الوحدات غير المستمرة ) . إضافة إلى أن اختيار العينة التي يبنى على أساسها النموذج على أساس التماثل بين فئتي الشركات المستمرة وغير المستمرة ( من حيث الحجم والصناعة والسنة ) يعد خروجا على فرض التصميم العشوائي للمعاينة الإحصائية ويؤدي إلى تحديد غير سليم للمعلمات والاحتمالات المقدرة.

للتغلب على هذه الانتقادات فضل كثير من الباحثين استخدام الأسلوب الاحتمالي للتوصل إلى توزيعات احتمالية للمشاهدات وهي ما سنعرض له في الجزئية التالية .

**د - الأسلوب الاحتمالي**

نتيجة للانتقادات التي وجهت إلى أسلوب التحليل التمييزي اتجهت الأبحاث إلى أساليب تقدير احتمالات الإفلاس . ويعتبر أسلوب وحدة الاحتمال الطبيعي Normal Probability Unit (Probit) وأسلوب وحدة الاحتمال اللوغاريتمي Logistic Probability Unit (Logit) من الأكثر الأساليب الإحصائية غير الخطية شيوعا لبناء النماذج . ويمكن أن يستخدم أي من هذين الأسلوبين لتقدير احتمال أن تنتمي مشاهدة ما (الشركة) لواحدة من اثنتين أو أكثر من المجموعات ( شركات أشهر إفلاسها وشركات مستمرة) اعتمادا على خصائص كل من المتغيرات المتصلة ( بيانات القوائم المالية) والمتغيرات المتقطعة ( مثلاً القيمة ١ اذا كانت الشركة تعاني من خسائر والقيمة صفر خلافا لذلك ) ، ويؤدي أي من هذين الأسلوبين إلى تقدير احتمالات ترتبية للفشل على مدى فترات زمنية معينة ، ويكون لنماذج التصنيف المشتقة باستخدامهما معاملات فريدة وينتج عنها توزيعات احتمالية صحيحة

ومناسبة ، وذلك عكس التحليل التمييزى[1] ( لمزيد من التفاصيل أنظر Zavgren, 1983 ) .

وتعتبر دراسة ( Ohlson, 1980 ) أحد الاستخدامات المبكرة للأسلوب اللوغاريتمي، حيث استخدم عينة مكونة من ١٠٥ شركة صناعية مساهمة أشهر إفلاسها ، وعينة من شركات مستمرة استخدم فيها بيانات من جميع تلك الشركات وعددها ٢٠٠٠ وذلك لبناء النموذج التالي الذي يتنبأ بالإفلاس خلال سنة .

Z = - ١,٣٢ - ٠,٤١ س١ + ٦,٠٣ س٢ - ١,٤٣ س٣ + ٠,٠٧٦ س٤ - ٢,٣٧ س٥

- ١,٨٣ س٦ + ٠,٢٨٥ س٧ - ١,٧٢ س٨ - ٠,٥٢ س٩

حيث :

س١ = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول معدلا بالتغيرات في المستوى العام للأسعار.

س٢ = نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول .

س٣ = نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

س٤ = نسبة الخصوم المتداولة إلى الأصول المتداولة.

س٥ = نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.

س٦ = نسبة التدفق النقدي من العمليات إلى إجمالي الخصوم.

س٧ = ١ إذا كان صافي الدخل سالبا خلال السنتين الأخيرتين ، وصفر خلافا لذلك.

س٨ = ١ إذا كانت إجمالي الخصوم أكبر من إجمالي الأصول ، وصفر خلافا لذلك.

س٩ = ( ص د ن - ص د ن-١ ) ÷ ( | ص د ن | + | ص د ن-١ | ) ، حيث ص د هي صافي الدخل و ن هي نهاية السنة التي تم فيها تقدير احتمال الفشل.

وكان متوسط الاحتمال المحتسب باستخدام النموذج للسنة ت للوحدات التي أشهر إفلاسها في السنة ت +١ ، أي السنة التالية لتقدير الاحتمال ، هو ٢٧% في حين أن الاحتمال المتوسط للحالات الباقية كان أقل قليلا من ٤%.

---

(١) يتم التوصل إلى احتمال الإفلاس باستخدام الدالة اللوغاريتمية كما يلي :

$$P_j\,t = \frac{1}{1+e^{-Z}} = \frac{1}{1+e^{-(a+b1x1+b2x2+\ldots..+bp\,xp)}}$$

حيث : $P_j t$ = احتمال فشل الوحدة j في نهاية الفترة t . ويتم احتساب المعاملات b بحيث تؤدي إلى تعظيم الاحتمال المشترك لوحدات فاشلة معروفة واحتمال عدم الفشل لوحدات قوية معروفة.

وترى ( Zavgren, 1983 ) أن معدلات الخطأ في التصنيف لنموذج Ohlson [1] كانت أعلى كثيرا من تلك الخاصة بأسلوب التحليل التمييزى ، وترجع السبب في ذلك إلى أن محددات النموذج لا تعتمد على أسس نظرية سليمة إضافة إلى مشكلة علاقة الارتباط الوثيقة بين المتغيرات مما أدى إلى أن الأخطاء المعيارية لمعاملات هذه المتغيرات كانت كبيرة للغاية. وقامت Zavgren بتعديل تطبيق نموذج Ohlson اللوغاريتمي عن طريق زيادة مجموعة المتغيرات وإجراء بعض التحليلات الإضافية في محاولة لتحقيق دقة تنبؤية أفضل للنموذج (لمزيد من التفاصيل أنظر : ( Zavgren, 1983 ) .

وقد استخدم ( Koh, 1991 ) أسلوب وحدة الاحتمال الطبيعي Probit لمقارنة دقة تنبؤات نموذج التنبؤ بالإفلاس بتقييمات المراجعين لمقدرة الوحدة على الاستمرار. وتكونت عينة الدراسة من ٣٣٠ شركة نصفها شركات أشهر إفلاسها والنصف الآخر شركات مستمرة خلال الفترة من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨٥ . وتم احتساب ستة نسب مالية لكل شركة لتعبر عن المتغيرات المستقلة في النموذج ، وبتطبيق أسلوب الاحتمال الطبيعي توصل Koh إلى النموذج التالي :

ص = ن ( Z ) ..... (١)

Z = ٩,٨٩٦٧ + ٠,٧٩٧٩ س١ + ٠,٥٥٦٩ س٢ - ١٢,٠٠٥ س٣

- ٠,٠٠٥٤ س٤ + ١٦,٦٧٦٤ س٥ + ٠,٨٦٤٤ س٦ ...(٢)

حيث : ص الاحتمال الشرطي لعدم الإفلاس

ن (.) دالة احتمال طبيعي تراكمية.

Z المنحرف المعياري الطبيعي Normal Standard Deviate

س١ نسبة الأصول السريعة إلى الخصوم المتداولة.

س٢ نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

س٣ نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول.

س٤ نسبة مدفوعات الفائدة إلى الأرباح قبل الفائدة والضريبة.

س٥ نسبة صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول.

س٦ نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.

---

[1] قام Ohlson ببناء نموذجين آخرين للتنبؤ بالفشل خلال سنتين للشركات التي لم تفشل خلال السنة الأولى ، والتنبؤ بالفشل خلال مدة تتراوح من سنة إلى سنتين ، وحيث أنه لم يحدد معدلات الخطأ لهذين النموذجين فقد اكتفى الباحث بعرض النموذج الأول كمثال على أسلوب التحليل اللوغاريتمي.

ويمكن احتساب قيمة Z لأي شركة بالتعويض بالقيم الفعلية للمتغيرات في المعادلة (٢) ، ويتم إيجاد احتمال عدم الإفلاس بتحويل قيمة Z إلى تقدير احتمالي باستخدام جداول التوزيع الطبيعي ( وهذا هو المقصود بالمعادلة (١) ).

وقد حدد Koh نقطة القطع المثلى بالنقطة التي تؤدي إلى تدنية التكلفة المتوقعة للخطأ في التصنيف نتيجة استخدام النموذج في ظل افتراضات بديلة عن التكاليف النسبية للخطأين من النوع الأول والثاني بالقيمة ( ١,٧٠٤٠ ) التي تؤدي إلى تدنية تكاليف استخدام النموذج . واعتمادا على نقطة القطع هذه وجد Koh أن معدلات دقة النموذج هي ٨٥,٤٥% للشوكات التي أشهر إفلاسها و ١٠٠% للشركات المستمرة بمعدل دقة ٩٩,٩١% للنموذج ككل ، في حين بلغت معدلات دقة المراجعين ٥٤,٣٧% و ١٠٠% و ٩٩,٧٣% لنوعي الشركات والنموذج ككل بالترتيب . وقد حدد Koh ثلاثة استخدامات للنموذج الاحتمالي السابق ، تتلخص في الآتي :

١- **نموذج فعال للتنبؤ** : يمكن للمراجع استخدامه لتقييم مدى مقدرة عميل المراجعة على الاستمرار بسبب ما يتميز به من معدلات دقة عالية وعدم حساسية نقطة القطع اضافة إلى انخفاض تكلفته وسهولة استخدامه، حيث يمكن الحصول على مدخلات النموذج من القوائم المالية المنشورة ويتم التصنيف باحتساب المنحرف المعياري الطبيعي على أساس معاملات النموذج ثم مقارنته بنقطة القطع. كما أن استخدام النموذج إضافة إلى ملاحظات المراجع ومناقشاته مع الإدارة يساعدا المراجع على صياغة رأيه المتعلق بالاستمرار ، وقد تكون الإدارة أكثر استعدادا لقبول رأي المراجع عندما يكون مؤيدا بتحليلات موضوعية. ويتميز النموذج بالموضوعية والوضوح ولا يعتمد على الحكم الشخصي حيث يتحدد احتمال المقدرة على الاستمرار إحصائيا وبقاعدة تنبؤ واضحة، مما يؤدى إلى التغلب على أوجه قصور المعيار ٥٩ المتمثلة في عموميته وغموضه .

٢- **أداة تحليلية** : يمكن أن يستخدم النموذج كأداة تحليلية هامة ومقنعة يعتمد عليها المراجع عند مناقشة المشاكل مع العميل ، فالتنبؤ بمشاكل الاستمرار يمكن اتخاذها كإشارة تحذيرية مبكرة لمشاكل وشيكة الحدوث يواجهها العميل ، وعن طريق لفت انتباه العميل لهذه المشاكل يمكنه القضاء على أسبابها واقتراح حلول وإجراءات لمعالجتها .

٣- **أداة دفاعية** : يمكن أن يستخدم النموذج كوسيلة يدافع بها المراجع عن نفسه في حالة رفع دعوى ضده تتهمه بالإهمال في القيام بعملية المراجعة.

وفي دراسة أخرى استخدم ( Koh and Brown, 1991 ) نفس الأسلوب لبناء نموذج التصنيف الاحتمالي ، حيث اختار الباحثان عينة مكونة من ٨٠ شركة نصفها أشهر إفلاسه خلال الفترة من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٨٥ والنصف الآخر شركات مماثلة ذات مراكز مالية قوية. وتم احتساب ٢٠ نسبة مالية و ٢٠ متغير وهمى Dummy Variable مرتبطة بها وبتطبيق إجراءات الاستبعاد خطوه خطوه Stepwise Procedures تم اختيار المتغيرات السبعة المسيطرة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وهي :

س١ : النسبة السريعة ، س٢ : نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول ، س٣ : معدل دوران إجمالي الأصول ، س٤ ربحية السهم ، د١ : متغير وهمى عن المقدرة الربحية الأساسية ، و د٢ : متغير وهمى لنسبة الديون إلى حقوق الملكية ، د٣ : متغير وهمى لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية . ويوضح Koh أن مزايا التصميم المتقابل للعينات هو تخفيف آثار الصناعة والحجم ، إلا أن هذا التصميم ينتج عنه معاينة زائدة للوحدات غير المستمرة ، وللتغلب على هذا التحيز تم تحديد أوزان عند تقدير معلمات النموذج حيث استخدم معدل إفلاس خارجي ٠,٧٥% وهو المعدل السائد بين الشركات الأمريكية. وباستخدام النسب السبعة المختارة تم بناء نموذج التصنيف الاحتمالي التالي :

$$Z = ٣.٣ + ١,٨٩ س_١ + ٩,٨١ س_٢ - ٢,٢٣ س_٣ + ٠,٨٩ س_٤$$
$$- ١,١٨ د_١ - ٢,٧٩ د_٢ + ٢,٧١ د_٣$$

حيث Z المنحرف المعياري الطبيعي وإذا كانت قيمتها أكبر من صفر فإن الوحدة تكون مستمرة وإذا كانت قيمتها أقل من صفر فإنها تشير إلى وحدة غير قادرة على الاستمرار. وبمقارنة الدقة التنبؤية للنموذج بدقة تنبؤات المراجعين ، وجد أن أداء النموذج يتفوق على أداء المراجعين ، حيث كانت معدلات دقة النموذج ٨٢,٥% للوحدات غير المستمرة و ١٠٠% للوحدات المستمرة بمعدل دقة كلي ٩١,٢٥% ، في حيث بلغ معدل دقة المراجعين ٦٨,٧٥%. ويرى الباحثان ، بناء على ما سبق ، أن النموذج الاحتمالي يمكن أن يكتشف المشاكل المتعلقة بالاستمرار حتى عندما يفشل المراجعون في اكتشافها ، ومن ثم يمكن أن يستخدم لمساعدة المراجع في إصدار حكم مهني سليم .

نخلص مما سبق إلى أن أسلوب التحليل الاحتمالي يحاول التغلب على عيوب أسلوب التحليل التمييزى عن طريق تحديد معاملات فريدة للنموذج ينتج عنها تقديرات احتمالية صحيحة ومناسبة. ويرى البعض أن النماذج الاحتمالية للتنبؤ بالإفلاس لها نفس مزايا وعيوب

نماذج التحليل التمييزى وأن الأولى لم تحقق دقة تنبؤية تفوق الثانية . فقد وجد (Hamer, 1983 ) أنه لا توجد فروق جوهرية بين الأسلوبين ، وتنحصر الميزة الأساسية للتحليل الاحتمالي في مقدرته على تقييم معنوية المتغيرات الفردية في النموذج بطريقة إحصائية ، فعند استخدام التحليل التمييزى لا يمكن تحديد مدى أهمية كل متغير ، بصفة مستقلة ، في ايجاد المعادلة الأكثر دقة ، ولكن في التحليل الاحتمالي يمكن ، بصفة مستقلة ، تحديد أهمية معاملات المتغيرات الفردية التي أنتجت تلك المعادلة.

**تقييم نماذج التنبؤ بالإفلاس**

يلاحظ من العرض السابق أن العلاقة بين إفلاس عميل المراجعة وإصدار تقرير مراجعة معدل بالاستمرار قد حظى باهتمام العديد من الأبحاث بعد دراسة Altman and McGough سنة ١٩٧٤ ، وأن جميع هذه الأبحاث تربط تلقائيا بين احتمال إفلاس العميل وإصدار المراجع لرأي معدل بالاستمرار. ويرى ( Asare,1991 ) أن مقارنة نماذج التنبؤ بالإفلاس بقرارات المراجعين المعدلة بالاستمرار تكون ذات معنى فقط في ظل افتراض أن عملية اتخاذ المراجع لقرار تعديل الرأي بالاستمرار مكافئة لمهمة التنبؤ بالإفلاس . ويؤكد (Bell and Wright,1985) أن المعايير المهنية أوضحت بجلاء أن قرارات تعديل الرأي بالاستمرار غير مكافئة لمهمة التنبؤ بالإفلاس ، فالمراحل الكاملة لفشل الوحدات حددها (Boritz,1991) بالآتي : ظهور المشكلة ، حدوث عجز نقدي حاد ، قيام الإدارة بمحاولات انقاذ ، وأخيرا فشل الوحدة. والنقطة التي يكتشف عندها المراجع وجود هذا العجز النقدي قد تقوده إلى استنتاج أنه من الضروري تعديل تقرير المراجعة ، إلا أن دراسة وتحليل خطط الإدارة للتغلب على هذه المشكلة قد تدفعه إلى الاعتقاد بأن الشركة قد تسترد عافيتها المالية. ومن ثم فإن معظم المراجعين لا يعتبرون وجود العسر المالي سببا كافيا لتعديل تقرير المراجعة، إضافة إلى أن الشركة قد تفشل نتيجة حدث مفاجئ لاحق لتاريخ تقرير المراجعة.

من ناحية أخرى ركزت دراسات التنبؤ بالإفلاس على تقييم مدى دقة آراء المراجعين بالمقارنة بدقة نماذج التنبؤ بالإفلاس . وأظهرت معظم الدراسات تفوق أداء النموذج على أداء المراجع حيث أن أقل من ٥٠% من الشركات التي أشهر إفلاسها كان قد صدر بشأنها آراء معدله بالاستمرار ، وهذا يثير الشك حول الافتراض الضمني القائل بمقدرة المراجعين على تقييم مدى مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار طبقا لمتطلبات معايير المراجعة . وقد بين (Kida,1980) أن مقارنة تنبؤات النماذج بقرارات المراجعين المعدلة لا تؤدى إلى استنتاجات سليمة بخصوص مدى مقدرة المراجع على تحديد الشركات التي

تعاني من مشاكل بل أنها قد تنتقص من مقدرة المراجع على إدراك المشاكل التي يعاني منها العميل. ولاختبار مدى صحة هذا الفرض قارن Kida بين قدرات المراجع على التحديد الدقيق للمشاكل ودقة النماذج الرياضية . وقد اختار عينة مكونة من ٤٠ شركة نصفها لديه مشاكل والنصف الآخر بدون مشاكل ، وقام بتجميع ٢٠ نسبة مالية تعبر عن العديد من الخصائص المالية الهامة في دراسات الإفلاس السابقة واختار من بينها خمس نسب مالية على أساس أنها تميز بدقة بين فئتى الشركات ، وتعبر عن الخصائص المالية المختلفة ومألوفة للمراجعين من حيث طريقة احتسابها ومعناها . وباستخدام هذه النسب توصل إلى دالة التمييز الآتية : $Z = ١,٠٤٢\ س_١ - ٠,٤٢٧\ س_٢ - ٠,٤٦١\ س_٣ - ٠,٤٦٣\ س_٤ - ٠,٢٧١\ س_٥$

**حيث** $س_١$ : نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول ( الربحية ) ، $س_٢$ : نسبة صافي الثروة إلى إجمالي الديون ( الرفع المالي ) ، $س_٣$ : نسبة الأصول السريعة إلى الخصوم المتداولة (السيولة) ، $س_٤$ : نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول ( كثافة رأس المال ) ، $س_٥$ : نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ( المركز النقدي ).

وباستخدام هذه الدالة تم تصنيف ٣٦ حالة تصنيفا سليما بمعدل دقة ٩٠% ثم عرض Kida النسب المالية الخمس المذكورة لشركات العينة على عينة مكونة من ٢٧ من الشركاء في مكاتب المحاسبة الأمريكية لتصنيف تلك الشركات إلى نوعيها ، وتبين أن عدد التصنيفات الصحيحة كانت ٣٣ شركة بمعدل دقة ٨٣% في المتوسط ، وهذا يعني أن المراجعين لديهم المقدرة على تحديد المشاكل التي يعاني منها العميل ولكنه لا يعني بالضرورة أن إدراك وجود المشاكل يترتب عليه مباشرة اتخاذ قرار تعديل الرأي بالاستمرار حيث يرى Kida أن هناك عوامل أخرى ، بخلاف وجود المشاكل ، يأخذها المراجع في اعتباره قبل إبداء الرأي المعدل أطلق عليها Kida " عواقب تعديل الرأي " . وقد استنتج Kida أن عدد الشركات التي لديها مشاكل ، طبقا لآراء أفراد العينة ، بلغ ١٨ شركة ولكن عدد الآراء المعدلة التي صدرت كان ١٣ رأيا فقط . وقد استنتج تجريبيا أن المراجعين الأكثر ميلاً للتعديل كان لديهم اعتقادا قويا بأن دائني العميل سيرفعون عليهم دعاوى قضائية ، بينما أولئك الأقل ميلاً للتعديل كان لديهم اعتقادا قويا بأن التعديل قد يؤدي إلى تدهور العلاقة بين المراجع والعميل .

نخلص مما سبق إلى أن نماذج التنبؤ بالإفلاس لا تعتبر أدوات ملائمة يمكن الاعتماد عليها لتقييم أداء المراجعين ، لأن الأحكام المهنية للمراجعين قد تكون نتيجة لمجموعة معقدة من العوامل التي يمثل احتمال الإفلاس عاملاً واحدا منها. فعلى الرغم من مقدرة المراجع على إدراك المشاكل التي يعاني منها العميل وربما إدراكه لضعف حالته المالية إلا أن

المراجع قد لا يقدم على تعديل الرأي للعديد من العوامل الأخرى مثل الخوف من تدهور علاقة المراجع بالعميل ، أو فقدان العملاء الحاليين أو المرتقبين ، أو إضعاف الفرص المتاحة للعميل لتجنب الإفلاس ، أو تعريض هذه الفرص للخطر وبذلك يكون الرأي المعدل في حد ذاته بمثابة نبوءة ذاتية بالفشل ، إلى غير ذلك من العوامل .

وبناء على ما سبق فإن تفوق أداء نماذج التنبؤ بالإفلاس على أداء المراجعين لا يرجع إلى عدم مقدرة المراجعين على تحديد المشاكل التي يعاني منها العميل ولكن يرجع لعوامل أخرى تؤثر في قرار المراجع الخاص بتعديل الرأي بالاستمرار ، وهذا ما سيتم تناوله في المجموعة الثانية من الدراسات السابقة .

**المجموعة الثانية : دراسات التنبؤ بقرار رأي المراجع**

اهتمت هذه الدراسات بالتنبؤ بالظروف التي يحتمل في ظلها أن يبدى المراجع رأيا معدلا بالاستمرار وذلك بتحديد العوامل المؤثرة في قرار المراجع ومدى أهمية كل عامل منها إحصائيا . وقد قام الباحث باستقراء هذه الدراسات للتعرف على العوامل التي اختبرت تأثيرها على قرار المراجع بتعديل الرأي بالاستمرار وذلك على النحو المبين في جدول (١) وسنعرض فيما يلي باختصار لكل من هذه العوامل من حيث معناه وكيفية اختياره ومدى أهميته من وجهة نظر الدراسات التي تناولته .

جدول (١)

أهم الدراسات التي تناولت التنبؤ برأي المراجع

| المتغير / الدراسة | الحالة المالية للعميل | حالة المديونية | خصائص التدهور التنظيمي | حجم مشروع العميل | حجم مكتب المراجعة | صدور معايير مهنية جديدة | فترة التقرير | النبوءة الذاتية | مدة العلاقة بين المراجع والعميل | فقدان عملاء | تجنب المسئولية القانونية | قوائم مالية مضللة | فترة الإفلاس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Poneman et al, 1990. | | | √ | | | | | | | | | | |
| McKeown et al, 1991. | √ | | | √ | | | √ | | | | | √ | |
| Citron, and Taffler, 1992. | √ | | | | √ | | | √ | | | | | √ |
| Chen and Church, 1992. | √ | √ | | √ | | | | | | | | | |
| Barnes and Huan, 1993. | | | | | √ | | | | | | | | |
| Raghunandan and Rama, 1995. | √ | | | | | √ | | | | | | | |
| Carcello, et al, 1995. | √ | √ | | √ | | √ | √ | | | | | | |
| O'clock and Devine, 1995. | | | | | √ | | | | | | | | |
| Mutchler, et al, 1997. | √ | √ | | √ | √ | | √ | | | | | | √ |
| Louwers, 1998. | √ | √ | | √ | √ | | √ | | √ | √ | √ | | |

**أولا : الحالة المالية للعميل**

استخدمت الدراسات السابقة النسب المالية لتقييم الحالة المالية لعميل المراجعة ، وبعض هذه الدراسات أدخلت النسب المالية التي ترى أنها هامة ، بصورتها الخام ، في نموذج التنبؤ برأي المراجع مثل : دراسة (McKeown et al. 1991) التي توصلت إلى أربعة نسب مالية هامة انفراديا في التمييز بين مجموعة الشركات المعسرة وأشهر إفلاسها ومجموعة الشركات المعسرة ولم يشهر إفلاسها وهي : نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول ، والنسبة الجارية ، ونسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول . أما بالنسبة للشركات غير المعسرة وأشهر إفلاسها والشركات غير المعسرة ولم يشهر إفلاسها فقد وجد ان نسبة الديون طويلة الاجل إلى إجمالي الأصول هي النسبة الهامة الوحيدة في التمييز بين المجموعتين . وقد توصلت دراسة ( Chen and Church, 1992 ) إلى أربعة نسب ذات دلالة إحصائية في التنبؤ بتقرير المراجع للشركات التي أشهر إفلاسها وهي نسبة التدفقات النقدية من العمليات الجارية ، والنسبة الجارية ، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول ، ونسبة صافي الدخل قبل الضريبة إلى صافي المبيعات . واستنتجت دراسة( Raghunadan and Rama,1995 ) أن النسب المالية الهامة في تقييم الحالة المالية للعميل هي النسبة الجارية ، ونسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول ، والخسائر التشغيلية المتكررة من العمليات ، ونسبة التدفقات النقدية إلى إجمالي الالتزامات.

من ناحية أخرى ، استخدمت بعض الدراسات النسب الهامة التي حددتها الدراسات السابقة في تقدير احتمال الإفلاس الذي يدخل في نموذج التنبؤ في الرأي كمتغير وحيد بدلاً من أن يتضمن النموذج عدة نسب مالية ثم يحدد مدى أهميتها من مخرجات النموذج ، منها دراسة (Carcello et al. 1995) ، ودراسة ( Mutchler et al., 1997 ) ، ودراسة (Louwers,1998 ).

وقد قام الباحث بحصر جميع النسب والمؤشرات المالية التي استخدمت في جميع الدراسات السابقة سواء تلك التي اهتمت بالتنبؤ بالإفلاس أو التنبؤ برأي المراجع المعدل بالاستمرار.

ويوضح الجدول التالي ( جدول ٢ ) جميع هذه النسب وعدد مرات تكرار استخدامها في الدراسات السابقة.

**ملاحظات على الجدول (٢)**

(١) استخدمت نفس النسب في دراسة (Altman and McGough, 1974) ويحسب لها تكرر (١).

(٢) استخدمت نفس النسب في دراسة (Carcello, Hermanson, and Huss, 1995) ويحسب لـــها تكرار (٢).

(٣) استخدمت نفس النسب في دراسة ( Chen and Church, 1992) ويحسب لها تكرار (٢)

(٤) استخدمت نفس النسب في الدراسات التالية :

McKeown et al., 1991 & Muthchler et al., 1997 & Louwers, 1998.

(٥) الحرف Z تشير إلى أن النسب المستخدمة في هذه الدراسات حصل عليها الباحث من دراســـة ( Zavgren, 1983 ) لعدم إمكانية الحصول على الدراسات الأصلية التي استخدمت فيها هذه النسب.

جدول (٢)

أهم النسب المالية التي استخدمت في الدراسات السابقة لتقييم الحالة المالية لعميل المراجعة

| النسب / الدراسة | Beaver 1966 (2) | Altman 1968 (1) | Dakin 1972 (2) | Edmister 1972 (2) | Ohlson 1980 | Kida 1980 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التدفق النقدي إلى إجمالي الديون | √ | | √ | | √ | |
| صافي الدخل إلى إجمالي الأصول | √ | √ | √ | | √ | √ |
| إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول | √ | | √ | | √ | |
| رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | √ | √ | √ | | √ | |
| الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة | √ | | √ | | √ | |
| الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول | | √ | | | | |
| القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الديون | | √ | | | | √ |
| المبيعات إلى إجمالي الأصول | | √ | | | | √ |
| الأصول السريعة إلى إجمالي الأصول | | | √ | | | |
| الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول | | | √ | | | |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | | | √ | | | √ |
| الأصول السريعة إلى الخصوم المتداولة | | | √ | √ | | √ |
| النقدية إلى الخصوم المتداولة | | | √ | √ | | |
| الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية | | | | √ | | |
| إجمالي الدخل إلى إجمالي رأس المال | | | | | | |
| الديون إلى إجمالي رأس المال | | | | | | |
| الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول | | | | | | |
| صافي الدخل قبل الضريبة إلى صافي المبيعات | | | | | | |
| الأصول المتداولة إلى المبيعات | | | | √ | | |
| ربحية السهم | | | | | | |
| التوزيعات للسهم | | | | | | |
| القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول | | | | | | |
| مدفوعات الفائدة إلى الأرباح قبل الفائدة والضريبة | | | | | | |
| معدل دوران إجمالي الأصول | | | | | | |
| إجمالي الديون إلى حقوق الملكية | | | | | | |
| القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية | | | | | | |
| التغير في إجمالي الأصول | | | | | | |
| التغير في إجمالي الدخل إلى إجمالي الأصول | | | | | | |
| التغير في إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول | | | | | | |
| حقوق الملكية إلى المبيعات | | | | √ | | |
| الأصول السريعة إلى المبيعات | | | √ | | | |
| رأس المال العامل إلى المبيعات | | | √ | √ | | |
| النقدية إلى المبيعات | | | √ | | | |
| المخزون إلى المبيعات | | | | √ | | |
| حقوق الملكية إلى المبيعات | | | | | | |

تابع جدول (٢)

| التكرار | Nogler 1995 | Raghu-nandan & Rama, 1995 | Koh 1991 | Koh and Brown 1991 | Koh 1990 | Hopwood et al, 1989 (4) | Mutchler 1985 (3) | Zmijewski 1984 (2) | Zavgren 1982 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧ | √ | √ | | | | | √ | | |
| ١٤ | √ | | √ | | | √ | | √ | |
| ٨ | √ | √ | √ | | | | | √ | |
| ٥ | | | | | | | | | |
| ١٣ | √ | √ | | | | √ | √ | √ | |
| ٦ | √ | | √ | √ | √ | | | | |
| ٤ | √ | | | | | | | | |
| ٤ | | | | | | | | | √ |
| ٢ | | | | | √ | | | | |
| ٥ | | | | | | √ | | | |
| ٧ | | | | | | √ | | | √ |
| ٦ | | | √ | √ | | | | | √ |
| ٢ | | | | | | | | | |
| ١ | | | | | | | | | |
| ١ | | | | | | | | | √ |
| ١ | | | | | | | | | √ |
| ٦ | | | | | | √ | √ | | |
| ٣ | √ | | | | | | √ | | |
| ٥ | | | | | | √ | | | |
| ٢ | | | | √ | √ | | | | |
| ١ | | | | | √ | | | | |
| ١ | | | √ | | | | | | |
| ١ | | | | √ | | | | | |
| ١ | | | | √ | | | | | |
| ١ | | | | √ | | | | | |
| ١ | √ | | | | | | | | |
| ١ | √ | | | | | | | | |
| ١ | √ | | | | | | | | |
| ١ | | | | | | | | | |
| ١ | | | | | | | | | |
| ٢ | | | | | | | | | |
| ١ | | | | | | | | | |
| ١ | | | | | | | | | √ |
| ١ | | | | | | | | | √ |

**ثانياً : حالة المديونية**

اقترح معياري المراجعة رقم ٣٤ و ٥٩ السابق الإشارة إليهما ، أن عدم مقدرة مشروع عميل المراجعة على الوفاء بالديون أو إعادة هيكلتها تعتبر من المؤشرات الممكنة للدلالة على وجود مشاكل تتعلق بمقدرة مشروع العميل على الاستمرار. فقد تخلق هذه الظروف ، طبقا للمعيارين شكاً جوهريا بخصوص مقدرة المشروع على الاستمرار في مزاولة النشاط ، ومن ثم يجب على المراجعين فحص هذه الظروف والتدقيق فيها بعناية.

وتعتبر دراسة ( Chen and Church, 1992) أول دراسة تختبر أهمية متغير حالة المديونية Default Status في إبداء المراجعين لآراء معدلة بالاستمرار. وقد صنف الباحثان المشاهدات كحالات توقف عن سداد الديون إذا تحقق أحد الشروط الآتية : مخالفة اتفاقات الديون دون تأجيلها أو تأجيلها لفترة زمنية أقل من سنة ، أو مضي تاريخ سداد الدين دون وجود اتفاق لتأجيل الدفع أو التأجيل لفترة أقل من سنة ، أو سريان اتفاق إعادة هيكلة الديون.

وقد اختار الباحثان عينة مكونة من ١٢٧ شركة صناعية صدر بشأنها آراء معدلة بالاستمرار لأول مرة خلال الفترة من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٨٦ ، وتم مقابلتها بعينة مماثلة من ١٢٧ شركة تم اختيارها عشوائيا ( من إجمالي ١٠١٥ شركة تعاني من مشاكل مالية ) وصدر بشأنها رأي نظيف خلال نفس الفترة الزمنية . وأظهرت بيانات العينة أن ٩٨ شركة (٧٧%) من إجمالي شركات الرأي المعدل كانت تعاني في الأصل من مشاكل عدم المقدرة على الوفاء بالديون منها ١٣ شركة أشهر إفلاسها ، و ٣٨ شركة توقفت عن سداد ديونها ، و ٢٦ شركة خالفت اتفاقات الديون ولم تستطع تأجيلها ، و ٨ شركات حصلت على تأجيل لفترة محدودة تنتهي خلال السنة المالية القادمة وتمديد هذه الفترة غير مؤكد ، و ١٣ شركة تجرى مفاوضات لاعادة هيكلة الديون. وبالمقارنة فإن شركة واحدة فقط من إجمالي ١٢٧ شركة صدر بشأنها رأي نظيف كانت تعاني من مشكلة عدم المقدرة على الوفاء بالديون ، حيث خالفت اتفاقات الديون ولم تستطع تأجيلها. وبناء على ذلك ، يستنتج الباحثان أنه على الرغم من تجاهل الدراسات السابقة لحالة المديونية فمن الواضح أن المراجعين على دراية بها ويعتبرونها مؤشرا أساسيا لإبداء رأي معدل بالاستمرار.

وقد اختبر الباحثان أهمية متغير حالة المديونية على قرار المراجع بتعديل الرأي من خلال تقدير ثلاثة نماذج انحدار لوغاريتمي . النموذج الأول تم تقديره باستخدام قرار تعديل الرأي كمتغير تابع وسبعة متغيرات مالية ( ستة نسب مالية ، سبق الإشارة إليها ، ومتغير

الحجم ) كمتغيرات مستقلة. وأظهرت نتائج النموذج دلالة إحصائية ( عند مستوى ٠,٠١ ) لستة متغيرات وفي الاتجاه المتوقع ، وكانت قيمة مربع الكاى $X^2$ للنموذج ككل ٣١٨,٦٣ وكانت ذات دلالة إحصائية ( عند مستوى ٠,٠١ ) ، وكانت قيمة معامل التحديد $R^2$ للنموذج ككل ٣٨% . وبناء عليه يقرر الباحثان وجود تأثير هام للمتغيرات المالية في قرار المراجع بإبداء رأي معدل بالاستمرار ، اتساقا مع الدراسات السابقة في هذا الخصوص.

وتم تقدير النموذج الثاني باستخدام حالة المديونية ، فقط ، كمتغير مستقل. وأظهرت النتائج أن قيمة هذا المتغير كانت هامة إحصائيا ( عند مستوى معنوية ٠,٠١ ) وأن قيمة $X^2$ للنموذج ككل ارتفعت إلى ٧٢٦,٠٢ ( عند مستوى معنوية ٠,٠١ ) وارتفعت قيمة $R^2$ للنموذج ككل إلى ٩١%. مما يعني أن حالة المديونية ذات فائدة أكبر من المتغيرات المالية في تفسير قرار تعديل الرأي. وتم تقدير النموذج الثالث باستخدام المتغيرات المستقلة الثمانية ، وأظهرت النتائج دلالة إحصائية لمتغير حالة المديونية ( عند مستوى معنوية ٠,٠١ ) ووجد أن ثلاثة متغيرات مالية ، فقط ، ذات أهمية إحصائية عند مستويات المعنوية التقليدية ، وارتفعت قيمة $X^2$ للنموذج ككل إلى ٧٦٠,٥٩ وارتفعت قيمة $R^2$ إلى ٩٣%.

وبناء على ما سبق ، يستنتج Chen and Church أن كل من متغير المديونية والمتغيرات المالية السبعة نافعة في تفسير قرار تعديل الرأي ، إلا أن القوة التفسيرية للمتغيرات المالية الفردية تتناقص بشكل ملحوظ عند إدخال حالة المديونية كمتغير مستقل في النموذج.

وقد استخدم متغير حالة المديونية في دراسات لاحقة ، مثل دراسة ( Carcello et al. , 1995) التي توصلت إلى أدلة تجريبية تؤكد أن التوقف عن سداد الديون يؤثر تأثرا هاما في قرار المراجع بتعديل الرأي بالاستمرار سواء توقف العميل فعلا عن السداد ، أو خالف اتفاقات الديون وحصل أو لم يحصل على تأجيل للسداد ، وسواء فاوض أو يعيد التفاوض مع الدائنين لجدولة مدفوعات الديون.

وقد امتدت دراسة (Mutchler et al., 1997) بتحليل Chen and Church لأهمية تأثير حالة المديونية على قرار تعديل رأي المراجع باستخدام ثلاثة متغيرات مستقلة للدلالة على أهمية حالة المديونية ، بدلا من المتغير الواحد فقط الذي استخدم في دراسة Chen and Church ، وتعبر هذه المتغيرات عن : التوقف عن سداد الديون دون تأجيلها أو تأجيلها لفترة زمنية أقل من سنة ، مخالفة اتفاقات الديون ( دون التوقف عن السداد ) دون تأجيل هذه الاتفاقات أو تأجيلها لفترة أقل من سنة ، معالجة مشكلة الديون عن طريق إعادة هيكلتها أو

تعديل الاتفاقات أو تأجيل الاتفاقات أو السداد فترة زمنية تزيد عن سنة أو فترة زمنية غير محددة. وقد اختبرت Mutchler وزملائها أثر هذه المتغيرات باختيار عينة مكونة من ٢٠٨ شركة معسرة أشهر إفلاسها خلال الفترة من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٩٤ من بينها ١٠٧ شركة صدر بشأنها آراء معدله بالاستمرار ، و ١٠١ شركة صدر بشأنها آراء غير معدله بالاستمرار ( نظيفة ) . وأوضحت الدراسة أن علاقة الارتباط بين التوقف عن سداد الديون وقرار المراجع بتعديل الرأي ليست عالية بالدرجة المقررة لدى Chen and Church حيث أن ٤٧% من شركات الآراء المعدلة ( ١٠٧/٥٢ ) لم تكن توقفت بعد عن سداد الديون مقابل ٥% فقط لدى Chen and Church ، وأن ١١% من شركات الآراء النظيفة كانت في حالة توقف عن سداد الديون مقابل ٦% فقط ( ٣١/٢ ) لدى Chen and Church . وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي معاملات هامة موجبة للمتغيرين الأول والثاني مما يعني أن عملاء المراجعة الذين توقفوا عن سداد الديون أو خالفوا اتفاقاتها من المحتمل جدا أن يصدر بشأنهم آراء معدله بالاستمرار. أما المتغير الثالث فقد كان غير هام إحصائيا وهذا يعني عدم وجود أدلة تجريبية تؤيد أن العملاء الذين تمكنوا من معالجة مشاكل الديون من المحتمل أن يصدر بشأنهم آراء معدله بالاستمرار بدرجة أكبر من أولئك الذين توقفوا عن السداد ، ويعني أيضا أن المراجعين لايهتمون بالديون التي عولجت إلا إذا كانت تؤثر في الاحتمال المقدر للإفلاس.

وقد اعتبرت دراسة ( Louwers, 1998 ) أن التوقف عن سداد الديون والالتزامات من الأدلة البديهية على وجود مشاكل تتعلق بالاستمرار ، ويمكن إقناع العميل بها بسهولة عن الأدلة التي تعتمد على النسب المالية الأساسية . ومن ثم يكون لدى المراجع مقدرة أكبر على أن يبرر لعملائه قرار تعديل الرأي مما يؤدي إلى تدنية احتمال تغيير المراجع . وتوصلت دراسة Louwers إلى نتائج تتسق مع نتائج الدراسات السابقة بأن التوقف عن سداد الديون والالتزامات يؤثر على قرارات المراجعين المتعلقة بتعديل الرأي بالاستمرار ، حيث وجد علاقة ارتباط قوية موجبة بين التوقف عن السداد وقرار تعديل الرأي.

يتضح مما سبق اجماع الدراسات السابقة على أهمية تأثير حالة المديونية في قرار تعديل الرأي فيما عدا حالة الديون التي أمكن معالجتها فلم يثبت تجريبيا أن لها تأثير هام على قرار تعديل رأي المراجع .

**ثالثاً : خصائص التدهور التنظيمي**

تعتبر دراسة ( Ponemon and Schick, 1991 ) الدراسة الوحيدة التي اختبرت مدى إدراك المراجع للعلاقة بين الخصائص الاثني عشر للتدهور التنظيمي ، التي حددها

الباحثون في مجال السلوك التنظيمي ، ووحدات عملاء المراجعة التي تعاني من مشاكل تتعلق بالمقدرة على الاستمرار. وهذه الخصائص هي[1] :

١) عدم وجود تخطيط طويل الأجل.
٢) انخفاض معنويات العاملين بالمشروع.
٣) تهرب المديرون من المسئولية بالقائها على الآخرين.
٤) حدوث توقف أو تخفيض في الإنتاج دون وجود أسس أو أولويات مخططة مسبقاً.
٥) وجود معدل دوران عالي في كل من أفراد الإدارة والمراكز الإدارية.
٦) لا يمكن للشركة تخفيض نفقاتها دون الأضرار بنفسها ضررا شديدا.
٧) تزايد التناقضات داخل المشروع.
٨) وجود قدر كبير من مقاومة التغيير.
٩) مركزية اتخاذ القرارات.
١٠) غياب التوجه الجماعي بسبب زيادة مجموعات المصالح الخاصة وعلو صوتها في المشروع.
١١) انخفاض مصداقية رجال الإدارة والمديرين.
١٢) تقلص النشاط الإبتكاري

وقد هدفت الدراسة إلى الإجابة على السؤال الآتي : هل يدرك المراجع أن خصائص التدهور التنظيمي الإثنى عشر هذه ترتبط بوحدات عملاء المراجعة التي تعاني من مشاكل تحد من مقدرتها على الاستمرار ولا ترتبط بالوحدات التي تعاني من هذه المشاكل ؟

وللإجابة على هذا التساؤل اختار الباحثان عينة مكونة من ٤٣ شركة تعاني من عسر مالي وهناك شك جوهري حول مقدرتها على الاستمرار، وتم مقابلتها بعينة مماثلة ( من حيث الحجم والصناعة وشكل الملكية ) من الشركات ذات المراكز المالية القوية. وأعدت قائمة استقصاء بالخصائص الإثنى عشر ووزعت على مديري عمليات المراجعة لدى الشركات المختارة.

وقد أظهرت الإحصاءات الوصفية أن المتوسط الحسابي للعديد من الخصائص كان أعلى للشركات المعسرة مقارنة بالشركات الموسرة. وأظهرت نتائج الاختبار اللامعلمي للفروق وجود ستة خصائص على درجة عالية من الأهمية ( مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥ )

---

[1] تم ترتيب هذه الخصائص حسب مستوى المعنوية الذي توصلت إليه الدراسة المشار اليها، وليس حسب ترتيبها في الدراسة.

تتميز بها الشركات المعسرة وهي الخصائص من الأولى إلى السادسة السابق الإشارة إليها . وقد فسر الباحثان عدم إظهار الخصائص الستة الأخرى ، غير المالية ، لقوة تمييزية هامة بأن المراجع بوصفه خبيرا في النواحي المالية فهو غير مؤهل للحكم على أحداث أو أمور سلوكية أو سياسية داخل التنظيم ومن ثم قد لا يدرك أهمية المتغيرات غير المالية . من ناحية أخرى ، يركز المراجع على نواحي تنظيمية تختلف عن تلك التي يركز عليها مديرو التنظيم أو الباحثون في مجال إدارة الأعمال ، كما أن تحديد هذه الخصائص تم على أساس عينة من الجامعات وبالتالي قد لا ينطبق بعضها على الوحدات الاقتصادية.

يلاحظ مما سبق أن العوامل الثلاثة السابقة هي عوامل خاصة بمشروع عميل المراجعة ( متغيرات ترتبط بعميل المراجعة ) ويمكن أن يضاف إليها بعض العوامل الأخرى التي لم تأخذها الدراسات السابقة في الحسبان رغم أن معيار المراجعة رقم ٥٩ قد ذكرها كعوامل يجب أن يأخذها المراجع في اعتباره عند تقييم مدى مقدرة مشروع العميل على الاستمرار . وهذه العوامل هي :

١) توقف المشروع عن دفع التوزيعات أو التأخر في دفعها.
٢) لا يستطيع المشروع الحصول على الإئتمان التجاري العادي.
٣) عدم التزام المشروع بالمتطلبات والشروط القانونية لرأس المال.
٤) احتياج المشروع لمصادر وطرق تمويل جديدة.
٥) احتياج المشروع للتخلص من جزء كبير من الأصول.
٦) تعتمد عمليات المشروع اعتمادا أساسيا على مشروع معين آخر.
٧) وجود ارتباط ( تعهدات ) طويلة الأجل غير اقتصادية.
٨) احتياج المشروع لإدخال تغيرات جوهرية على العمليات الإنتاجية.
٩) وجود دعاوى قضائية مرفوعة ضد المشروع وما زالت محل نظر في أروقة القضاء.
١٠) فقدان المشروع لحقوق امتياز أو حقوق اختراع هامة.
١١) حدوث كوارث غير مؤمن ضدها ، أو مؤمن ضدها بأقل من اللازم.
١٢) يواجه المشروع صعوبات تتعلق بالمنتجات والأسواق.

**رابعاً : حجم مشروع عميل المراجعة**

استنتجت دراسة ( Mutchler, 1986 ) أن المراجعين غالبا يصدرون آراء معدلة بالاستمرار لشركات عملاء المراجعة صغيرة الحجم ، فكلما كبر حجم مشروع عميل معين مقارنة بنقطة انطلاقه سيكون من الصعب على المراجع المحافظة على استقلاله عن هذا

العميل وإبداء رأي معدل بالاستمرار بسبب علاقته بالعميل والضغوط التي تسببها أتعاب المراجعة. وقدمت دراسة ( McKeown et al. 1991 ) أدلة تجريبية تؤيد أهمية حجم مشروع العميل ، حيث أن الشركات التي أشهر إفلاسها ولم يبدى المراجعين بشأنها آراء معدلة بالاستمرار كانت أكبر حجما من تلك التي أبدى لها آراء معدلة بالاستمرار. وأيدت دراسة ( Chen and Church, 1992) أهمية متغير الحجم في قرار تعديل الرأي حيث بينا أن الشركات الأصغر حجما قد تكون أكثر حساسية للعوامل التي تؤثر في المقدرة على الاستمرار مما يؤدي إلى زيادة احتمال فشلها وبالتالي احتمال إبداء رأي معدل بالاستمرار بشأنها وذلك مقارنة بالشركات الأكبر حجما. وأظهرت دراسة (Carcello et al., 1995) معامل ارتباط سالب ( - ٠,١٩ عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١ ) بين حجم مشروع عميل المراجعة والعسر المالي . وهذا يعني أن عملاء المراجعة الأكبر حجما لا يحتمل بدرجة كبيرة أن يتعرضوا للإفلاس . وأظهرت نتائج الانحدار اللوغاريتمي أهمية هذا المتغير في قرار تعديل الرأي بالاستمرار حيث كان تعديل الرأي متوقعاً بدرجة أكبر للعملاء ذوي النشاط الأقل حجما وبالتالي قد يتأثر استقلال المراجع في عمليات المراجعة الكبيرة بسبب ما تنطوي عليه من أتعاب مراجعة ذات قيمة كبيرة.

وأظهرت دراسة ( Mutchler et al. 1997 ) أن حجم مشروع العميل يرتبط عكسيا باحتمال إبداء رأي معدل بالاستمرار، حيث يكون المراجعون أكثر اقتناعا بأن الشركات كبيرة الحجم لديها مقدرة أكبر على مقاومة المصاعب المالية وربما النجاة منها بعكس الشركات صغيرة الحجم ، وأيضا يكون المراجعون أكثر اهتماما بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لإشهار إفلاس الشركات كبيرة الحجم والذي قد يحدث جزئياً بسبب الرأي المعدل ذاته.

ويرى ( Louwers, 1998 ) أن المراجعين قد يترددون في الإفصاح عن مشاكل الاستمرار التي يعاني منها مشروع العميل الذي يحصلون منه على قدرا جوهريا من إيراداتهم ، أما فقدان عميل يحصلون منه على قدر ضئيل من هذه الإيرادات فقد يكون أمرا عديم الأهمية.

**خامساً : حجم مكتب المراجعة وتغيير المراجع**

تركز الأبحاث في هذا الصدد على أثر حجم مكتب المراجعة على قرار تعديل الرأي، وما قد ينتج عن هذا القرار من تغيير لاحق للمراجع ومقدرة مكتب المراجعة على تحمل ما قد يترتب على هذا التغيير من خسائر والتي تنعكس بدورها على استقلال المراجع. فقد أشارت دراسة (Mutchler, 1985) إلى أن قاعدة العملاء المحدودة لدى مكاتب

المراجعة صغيرة الحجم قد تؤدي إلى عدم ميل هذه المكاتب ، بدرجة كبيرة ، للتحفظ على الاستمرار ، أما مكاتب المراجعة الأكبر حجما فقد تظهر درجة أعلى من الاستقلال بسبب الأثر المعوض الناتج عن الكبر النسبي لقاعدة عملائها ، ومن ثم يرجح أن تتحفظ بدرجة أكبر من المكاتب صغيرة الحجم.

من ناحية أخرى افترض( Citron and Taffler, 1992 ) أنه كلما كان مكتب المراجعة أكبر حجما كلما قلت خسارته المتوقعة إذا قرر العميل تغييره بآخر أو كلما زادت خسارته لإيرادات مستقبلية متوقعة بسبب الأضرار بسمعته المهنية إذا لم يصدر تحفظات على الاستمرار على الرغم من ملائمة إصدارها. وقام الباحثان باختبار هذا الفرض عن طريق مقارنة معدلات التحفظ على الاستمرار فيما بين مكاتب مراجعة مختلفة الأحجام في المملكة المتحدة . واستنتج الباحثان أن معدل التحفظ كان ٢٤% لعملاء مكاتب المراجعة التسعة الكبيرة و ٢٨% لعملاء المكاتب الأخرى. وبالتالي لم يجدا ما يبرر الفرض القائل بأن عملاء مكاتب المراجعة الكبيرة تعاني من معدل تحفظ مرتفع. وفسر الباحثان هذه النتيجة بأن زيادة المنافسة فيما بين مكاتب المراجعة جعلت حتى المكاتب الكبيرة تتردد كثيرا عند اتخاذ قرار تعديل الرأي بالاستمرار وقد افترض ( Barnes and Huan,1993) وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة ودرجة الاستقلال التي يتمتع بها المكتب عن عملاء المراجعة. بمعنى أن استقلال المكتب يزيد كلما كبر حجمه ، لأن المكاتب الكبيرة لديها قدر أكبر من الأصول والسمعة المهنية وقاعدة عملاء عريضة يمكن استخدامها كدعائم للاستقلال ، وذلك عكس مكاتب المراجعة صغيرة الحجم.

وقد اختبر الباحثان أثر حجم مكتب المراجعة على قرار تعديل الرأي بالاستمرار من خلال حالة دراسية افتراضية لمشروع عميل مراجعة ذات حجم متوسط ويعاني من مشاكل تتعلق بالاستمرار وطلب من الشركاء في مكاتب مراجعة صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم في المملكة المتحدة تحديد الرأي الذي سيصدرونه لهذا العميل. وأظهرت النتائج تماثلاً في قرار تعديل الرأي لمجموعات المكاتب الثلاثة ، ومن ثم رفض الفرض القائل بأن الاستقلال دالة في حجم مكتب المراجعة.

وقد اختبرت دراسة ( O'clock and Devine, 1995 ) ما إذا كان المراجعون الذين ينتمون إلى مكاتب مراجعة ذات أحجام مختلفة يتخذون قرارات تعديل مختلفة رغم فحص نفس المعلومات. وصمم الباحثان لذلك حالة دراسية طلب فيها من المراجعين تقييم مدى مقدرة عميل المراجعة على الاستمرار واتخاذ قرار بمدى وجوبية تعديل تقرير المراجعة،

وتوضيح ما يعتقدونه نتائج معينة إيجابية أو سلبية يمكن أن تترتب على اتخاذ أو عدم اتخاذ قرار تعديل صحيح أو غير صحيح. وتكونت عينة الدراسة من ١٦١ مراجع : منهم ٤٧ مراجع ينتمون إلى مكاتب مراجعة محلية / إقليمية (أي صغيرة الحجم) ، و ٧٠ مراجع ينتمون إلى مكاتب مراجعة كبيرة من غير الستة الأكبر حجماً ( أي متوسطة الحجم )، و ٤٤ مراجع من مكاتب المراجعة الستة الضخمة ( أي كبيرة الحجم ). وتزيد مدة خبرة أي من المراجعين عن سنتين ولا يمارسون المهنة في مكاتب فردية ، وليسوا شركاء في مكاتب مراجعة ، وذلك لتحقيق درجة معينة من تماثل الخبرة بين الأحجام المختلفة. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القرارات المتخذة من قبل مراجعي المكاتب صغيرة الحجم ومراجعي المكاتب متوسطة الحجم ، ووجود فروق هامة بين قرارات مراجعي المكاتب صغيرة الحجم ومراجعي المكاتب الستة الكبيرة ، وأيضا وجود فروق هامة بين قرارات المراجعين من المكاتب المتوسطة والمراجعين من المكاتب الستة الكبيرة . وهذا يعني أن المراجعين من كل من المكاتب صغيرة ومتوسطة الحجم أقل ميلاً لتعديل الرأي بالاستمرار من المراجعين من المكاتب الستة الكبيرة . وقد فسر الباحثان هذه النتيجة بأنه قد ترتب على العدد الكبير من عمليات اندماج وفشل الوحدات الاقتصادية خلق منافسة متزايدة على عملاء المراجعة ، وقد أثرت هذه المنافسة على جميع مكاتب المراجعة فيما عدا المكاتب الستة الكبيرة مما أوجد دافعا اقتصاديا لدى المكاتب صغيرة ومتوسطة الحجم لاتخاذ عدد أقل من قرارات تعديل الرأي بالاستمرار . وقدم الباحثان تفسيرا آخر لهذه النتيجة عن طريق تحليل مدى قوة اعتقاد المراجعين وتحملهم للمخاطر المترتبة على قرار تعديل الرأي . وأظهر التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معتقدات مراجعي المكاتب صغيرة ومتوسطة الحجم ، وهو ما يتسق مع النتيجة السابقة وهي عدم وجود فروق جوهرية في قرارات تعديل الرأي للمجموعتين . وقد وجدت فروق هامة بين معتقدات مراجعي المكاتب الستة كبيرة الحجم ومعتقدات مراجعي المجموعتين الأخيرتين، حيث وجد متوسط اعتقاد عالي لدى مراجعي المكاتب الستة كبيرة الحجم أنه إذا كان مشروع عميل المراجعة يعاني من مشاكل تحد من مقدرته على الاستمرار فإن عدم اتخاذ قرار تعديل الرأي يمكن أن يترتب عليه قيام مستثمري ودائني العميل برفع دعوى ضد مكتب المراجعة ، وحدوث أثر سلبي على السمعة المهنية للمكتب .. إلى آخر العواقب التي قد تترتب على الآراء المختلفة طبقا لما ورد في دراسة ( Kida, 1980 ) .

وقد اختبرت دراسة ( Mutchler et al., 1997 ) أثر حجم مكتب المراجعة على قرار تعديل الرأي بالاستمرار لعينة من ٢٠٨ شركة معسرة وأشهر إفلاسها خلال الفترة من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٩٤ ، منها ١٧٣ شركة روجعت من قبل مكاتب المحاسبة الستة الكبيرة ، و ٣٥ شركة روجعت من قبل مكاتب أخرى . ولم يقدم التحليل أدلة على وجود فروق هامة بين قرارات مراجعي المكاتب الستة الكبيرة ومراجعي المكاتب الأخرى في مجال تعديل الرأي بالاستمرار .

وقد حلل ( Citron and Taffler, 1992 ) العلاقة بين إبداء رأي معدل بالاستمرار والتغيير اللاحق للمراجع وذلك باختبار الفرض القائل بوجود معدل مرتفع لتغيير المراجع في الشركات التي صدر بشأنها تحفظات على الاستمرار ولم تفشل لاحقا ، عن وذلك بمقارنة عينة من الشركات المستمرة التي صدر بشأنها آراء معدلة بالاستمرار بعينة مماثلة من الشركات التي صدر لها آراء نظيفة ، خلال سنة واحدة بعد إبداء الرأي خوفا من تدخل عوامل أخرى في تغيير المراجع إذا زادت الفترة الزمنية عن سنة . وقد توصل الباحثان إلى أدلة تجريبية تؤيد الفرض حيث قامت ١٣,١% من شركات الآراء المعدلة بتغيير المراجع في السنة التالية ، في حين قام بذلك ٣.٣% فقط من شركات الآراء النظيفة.

يلاحظ مما سبق عدم وجود اتفاق تام بين نتائج الدراسات السابقة بخصوص أثر حجم مكتب المراجعة على قرار المراجع الخاص بتعديل الرأي بالاستمرار .

وقد اختبرت دراسة ( Mutchler et al. 1997 ) أثر حجم مكتب المراجعة على قرار تعديل الرأي بالاستمرار لعينة من ٢٠٨ شركة معسرة وأشهر إفلاسها خلال الفترة من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٩٤ ، منها ١٧٣ شركة روجعت من قبل مكاتب المحاسبة الستة الكبيرة ، و ٣٥ شركة روجعت من قبل مكاتب أخرى . ولم يقدم التحليل أدلة على وجود فروق هامة بين قرارات مراجعي المكاتب الستة الكبيرة ومراجعي المكاتب الأخرى في مجال تعديل الرأي بالاستمرار .

وقد حلل ( Citron and Taffler, 1992 ) العلاقة بين إبداء رأي معدل بالاستمرار والتغيير اللاحق للمراجع وذلك باختبار الفرض القائل بوجود معدل مرتفع لتغيير المراجع في الشركات التي صدر بشأنها تحفظات على الاستمرار ولم تفشل لاحقا ، وذلك بمقارنة عينة من الشركات المستمرة التي صدر بشأنها آراء معدلة بالاستمرار بعينة مماثلة من الشركات التي صدر لها آراء نظيفة ، خلال سنة واحدة بعد إبداء الرأي خوفا من تدخل عوامل أخرى

في تغيير المراجع إذا زادت الفترة الزمنية عن سنة . وقد توصل الباحثان إلى أدلة تجريبية تؤيد الفرض حيث قامت ١٣,١% من شركات الآراء المعدلة بتغيير المراجع في السنة التالية ، في حين قام بذلك ٣.٣% فقط من شركات الآراء النظيفة.

يلاحظ مما سبق عدم وجود اتفاق تام بين نتائج الدراسات السابقة بخصوص أثر حجم مكتب المراجعة على قرار المراجع الخاص بتعديل الرأي بالاستمرار .

**سادساً : إصدار معايير مهنية جديدة**

اهتمت دراستين حديثتين باختبار أثر إصدار معايير مهنية جديدة على اتخاذ المراجعين لقرارات تعديل الرأي بالاستمرار.

**الدراسة الأولى :** هي دراسة (Raghunanden and Rama, 1995) التي حاولت تحديد ما إذا كان ميل المراجعين لإبداء آراء معدلة بالاستمرار قد تزايد بعد إصدار المعيار ٥٩ ، سواء بالنسبة للشركات التي تعاني من عسر مالي ولم يشهر إفلاسها أو الشركات التي أشهر إفلاسها في تاريخ لاحق . ويعتقد الباحثان أن المعيار ٥٩ أدى إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المراجع إذا أبدى رأيا نظيفا ثم فشل مشروع العميل في وقت لاحق ( الخطأ من النوع الثاني ) . وتتمثل هذه التكاليف في مطالبة المستثمرين والدائنين المراجع بتعويض عما لحق بهم من خسائر جراء اعتمادهم على رأيه ، والخسائر الناتجة عن تدهور السمعة المهنية للمكتب . إضافة إلى ذلك فقد أدى إصدار المعيار إلى زيادة المسئولية الملقاة على عاتق المراجعين من قبل مجلس معايير المراجعة الأمريكي (ASB) الذي يؤمن تماما بأن المراجعين قادرون على تقييم مقدرة عملائهم على الاستمرار ويجب أن يقوموا بذلك . من ناحية أخرى ، يعتقد الباحثان أن المعيار ٥٩ لم يؤدى إلى زيادة التكلفة التي يتحملها المراجع إذا أبدى رأيا معدلا بالاستمرار ثم استمر مشروع العميل في مزاولة النشاط ( الخطأ من النوع الأول ) بل ربما أدى المعيار إلى تخفيض هذه التكلفة . ويرجع ذلك إلى أن المعيار قلل المرونة التي يتمتع بها المراجع في عدم إبداء رأي معدل بالاستمرار حيث تطلب إبداء مثل هذا الرأي لمجرد وجود شك جوهري بخصوص مقدرة مشروع العميل على الاستمرار حتى إذا لم توجد ظروف عدم تأكد تتعلق بإمكانية استرداد قيم الأصول أو عدم تأكد بخصوص قيم وتصنيف الالتزامات . وقد قام الباحثان باختبار أثر إصدار المعيار ٥٩ على قرارات تعديل الرأي بالاستمرار باختيار عينة مكونة من ٣٦٢ شركة تعاني من عسر مالي ولكن لم يشهر إفلاسها ، منها ١٧٤ شركة قبل إصدار المعيار ٥٩ ( من بينها ٣٩ شركة

[٢٢%] صدر بشأنها رأي معدل بالاستمرار ) ، و ١٨٨ شركة بعد إصدار المعيار ٥٩ (من بينها ٥٦ شركة [٣٥%] صدر بشأنها رأي معدل بالاستمرار) .

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط وثيقة بين الفترة الزمنية وتقرير المراجعة المعدل . حيث صدرت آراء معدلة بالاستمرار لنسبة أكبر من الشركات خلال فترة المعيار ٥٩ ، مما يعني أن المراجعين كانوا أكثر ميلاً لإبداء آراء معدلة بالاستمرار بعد إصدار المعيار ٥٩ .

ثم اختبر الباحثان أثر إصدار المعيار ٥٩ على نسبة الآراء المعدلة بالاستمرار التي صدرت للشركات التي أشهر إفلاسها . واشتملت عينة الدراسة على ٨٢ شركة أشهر إفلاسها قبل إصدار المعيار ٥٩ و ٩٣ شركة أشهر إفلاسها بعد إصدار المعيار ٥٩ .

وأظهرت النتائج أن نسبة الشركات التي أشهر إفلاسها وكان قد صدر لها رأي معدل بالاستمرار هي ٣٩% قبل المعيار ٥٩ و ٦٢% بعد المعيار ٥٩ ، وأن النسبة بعد المعيار تختلف اختلافا معنويا عن النسبة قبل المعيار. وتعني هذه النتائج ، كما يرى الباحثان ، أن المراجعين أفصحوا عن تحذيرات مبكرة بخصوص حالات الإفلاس خلال الفترة بعد المعيار تزيد كثيرا عنها خلال الفترة قبل سريان المعيار . وفي ضوء هذه النتائج ، يرى الباحثان أن المعيار ٥٩ كان ذا أثر جوهري على نوعية تقارير المراجعة للشركات التي تعاني من عسر مالي ، وأن جهود مجلس معايير المراجعة كانت ناجحة بإصدار هذا المعيار كأحد معايير فجوة التوقع.

واهتمت الدراسة الثانية هي الأخرى باختبار أثر إحكام المعايير المهنية المتعلقة بتقييم المقدرة على الاستمرار على قرارات المراجعين إبداء آراء معدلة بالاستمرار وهي دراسة ( Carcello et al., 1995 ) التي لم تقتصر فقط على اختبار أثر المعيار ٥٩ ، كما هو الحال في الدراسة السابقة ، ولكن اختبرت كذلك أثر المعيار ٣٤ . حيث قامت الدراسة بتحليل ثلاث فترات زمنية : الفترة قبل المعيار ٣٤ ، وفترة سريان المعيار ٣٤ ، وفترة بعد سريان المعيار ٥٩ ، وكذلك اختبرت الدراسة أثر المعيار ٦٤ الصادر سنة ١٩٩٠ والذي عولج كجزء من فترة سريان المعيار ٥٩ . واشتملت العينة الكاملة للدراسة على ٤٦٦ شركة عميل مراجعة أشهر إفلاسها خلال فترة ١٥ شهر بعد آخر تقرير مراجعة . وحيث يقضي المعيار ٥٩ بمسئولية المراجع عن تقييم مدى مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار لفترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ صدور القوائم المالية ، فقد استبعد من العينة ١٨٠ شركة أشهر إفلاسها خلال فترة تزيد عن سنة من تاريخ إصدار آخر قوائم مالية فأصبحت

العينة المحدودة للدراسة ٢٦٦ شركة ، وتم إجراء التحليل الإحصائي على كل من العينة الكاملة والعينة المحدودة .

وقد أظهرت الإحصاءات الوصفية بالنسبة للعينة الكاملة : أن معدل إبداء آراء معدلة باستمرار قبل المعيار ٣٤ كان ٤٩,١ % ارتفع إلى ٥١,٧% . ويتسق هذا الارتفاع في المعدل مع التوقع المسبق لدى Carcello وزملاؤه بأن المعايير المهنية المتعلقة بالمقدرة على الاستمرار أصبحت أكثر إحكاما نتيجة إصدار معايير مهنية جديدة وحيث من المتوقع أن يلتزم المراجعين بها فيمكن توقع أن مكاتب المراجعة ستهتم بتقييم المقدرة على الاستمرار بدرجة أكبر من اهتمامها قبل إصدار هذه المعايير ، وهذا يعني زيادة ميل مكاتب المراجعة لإبداء آراء معدلة بالاستمرار خلال الفترة التالية لإصدار المعايير. بالنسبة للعينة المحدودة كانت نسبة إبداء آراء معدلة بالاستمرار ( ٦٣,٩% ) قبل المعيار ٣٤ و ( ٦٤,٨% ) في ظل المعيار ٣٤ و ( ٥٦,٦% ) في ظل المعيار ٥٩ . ولا يتسق نمط النسب هذا مع التوقعات المسبقة المذكورة عالية .

وقد أظهرت نتائج التحليل اللوغاريتمي للعينة الكاملة معاملات هامة موجبة للمعيار ٣٤ ، وهذا يعني أن عمليات المراجعة المرتبطة بالإفلاس المؤداة في ظل المعيار ٣٤ يحتمل أن ينتج عنها آراء معدلة بالاستمرار بنسبة أكبر من تلك المؤداة قبل المعيار ٣٤ . وكانت معاملات المعيار ٥٩ غير هامة مما يعني عدم وجود أدلة على تغير في ميل المراجعين لإبداء آراء معدلة بالاستمرار نتيجة لإصدار المعيار ٥٩ . وبالنسبة للعينة المحدودة لم تكن معاملات أي من المعيارين هامة إحصائيا مما يعني عدم وجود أدلة زمانية في نوعية تقارير المراجعة. وبالنسبة للمعيار ٦٤ فقد أضيف لنموذج رأي المراجع متغير يعبر عنه وكان معامله غيرهام للعينة الكاملة ، حيث كانت نسبة الآراء المعدلة بالاستمرار ( ٥٢,١% ) خلال الفترة الصافية للمعيار ٥٩ و ( ٥٦,٣% ) خلال فترة المعيار ٦٤ .

وفي ضوء هذه النتائج يخلص Carcello وزملاؤه إلى أن التغيرات في المعايير المهنية كانت ذات أثر معتدل على قرارات المراجعين وبصفة خاصة المعيار ٥٩ فقد كان جل أثره هو تقنين الممارسة المهنية القائمة ، ولم يكن له سوى أثر محدود في تضييق فجوة التوقع .

يتضح من عرض هاتين الدراستين أنهما توصلتا إلى نتائج غير متسقة خاصة فيما يتعلق بالمعيار ٥٩ . ويرى الباحث أن عدم الاتساق هذا يرجع إلى اختلاف العينة ومتغيرات النموذج المستخدم في الدراستين . فقد اشتملت عينة الدراسة الأولى ، في جزء منها ، على

شركات معسرة ولم يشهر إفلاسها ، في حين تكونت عينة الدراسة الثانية من شركات أشهر إفلاسها مما يعني ان احتمال الإفلاس في العينة الثانية اكبر منه في العينة الأولى وهذا يجعل المراجعين اكثر ميلا لإبداء آراء معدلة بالاستمرار بصرف النظر عن إصدار معايير مهنية جديدة أو مدى إحكام المعايير المهنية . ولا شك أن الشركات المعسرة في العينة الأولى احتمال إفلاسها اقل ومن ثم يدع مجالا لظهور أثر أكبر لإصدار معايير مهنية جديدة . من ناحية أخرى ، كانت المتغيرات الضابطة في الدراسة الأولى هي الحالة المالية وحجم مشووع العميل . وفي الدراسة الثانية الحالة المالية وفترة التقرير والتوقف عن سداد الديون مما يظهر أثرا أقل للمتغير المستقل الرئيسي ( إصدار معايير مهنية جديدة ) في الدراسة الثانية عن الدراسة الأولى .

**سابعا : فقدان بعض العملاء حديثا**

بينت دراسة ( Louwers, 1981 ) أن فقدان مكتب المراجعة لبعض العملاء في الآونة الأخيرة قد تؤدي إلى زيادة التردد في اتخاذ قرار تعديل الرأي بالاستمرار حتى لا يخاطر المراجع بفقدان عملاء آخرين . وقد استنتجت الدراسة عدم وجود أدلة تؤيد أهمية تأثير هذا العنصر على قرار تعديل الرأي بالاستمرار.

**ثامنا : فترة التقرير**

يقصد بها الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة . وتعتبر دراسة ( McKeown et al., 1991 ) أول من أدخل هذه الفترة في نموذج رأي المراجع حيث افترضت الدراسة أن الشركات التي يصدر بشأنها آراء معدلة بالاستمرار يصدر تقرير المراجعة الخاص بها متأخرا عن الشركات التي يصدر بشأنها آراء نظيفة لأن عملية مراجعة الشركات الأولى تستغرق فترة أطول من مراجعة الشركات الثانية . ويرجع ذلك إلى قضاء المراجعين أوقاتا أطول في الشركات التي تعاني من مشاكل خاصة في حالة ظهور مؤشرات على عدم مقدرتها على سداد الديون والالتزامات . واستنتجت الدراسة أن الشركات المعسرة وأشهر إفلاسها وسبق أن صدر لها رأي معدل بالاستمرار كانت تتميز بفترة زمنية أطول ، بين نهاية السنة المالية وتاريخ صدور تقرير المراجعة ، عن مجموعة الشركات المعسرة وأشهر إفلاسها ولم يسبق ذلك صدور رأي معدل بالاستمرار.

وقد أدخل ( Carcello et al. 1995 ) متغير فترة التقرير في نموذج التنبؤ بالرأي كمقياس للجهد المبذول في عملية المراجعة وكمؤشر على توسع وشمولية المراجعة . حيث بينت الدراسة أن بذل مجهود مراجعة أكبر يجب أن ينتج عنه احتمال أعلى لاكتشاف المشاكل

المتعلقة بالاستمرار . وعلى العكس من ذلك ، فإن تأخر تقرير المراجعة فترة أطول هو ببساطة نتيجة لإبداء رأي معدل بالاستمرار، حيث يجب على المراجع العمل خلال العديد من مستويات الفحص ، كما قد يؤخر المراجعون إبداء الرأي على أمل أن يتغلب العميل على المشاكل التي تعوق استمراره قبل إبداء الرأي . واستنتجت الدراسة وجود معامل ارتباط موجب ( ٠,٢٢ ) بين فترة التقرير وحالة التوقف عن سداد الديون والالتزامات ، لأن العملاء الذين توقفوا عن السداد غالباً تصدر بشأنهم آراء معدلة بالاستمرار ويتطلب الأمر إما أن يبذل المراجع مجهودا إضافيا في مراجعة هؤلاء العملاء أو أن هناك رغبة من هؤلاء العملاء لتأخير التقرير الذي يحمل معلومات سلبية عن الشركة . واستنتجت الدراسة أن تعديل الرأي بالاستمرار كان محتملا بدرجة أكبر لمعظم العملاء ذوي فترات التقرير الطويلة ( عند مستوى معنوية ٠,٠١ ) .

وقدمت دراسة ( Mutchler et al. 1997 ) أدلة تجريبية تفيد بأن فترة التقرير كانت هامة في تفسير قرارات المراجعين المعدلة بالاستمرار للشركات التي أشهر إفلاسها ، حيث وجدت علاقة طردية بين هذه القرارات وطول فترة التقرير . وفسرت الدراسة هذه العلاقة ليس فقط على أساس أن المراجعين يقضون فترة أطول في مراجعة الشركات التي تعاني من مشاكل ولكن قد يقضون وقتا طويلاً أيضا في عقد لقاءات مع الإدارة إذا كانوا يفكرون في إبداء رأي معدل بالاستمرار . واستنتجت دراسة ( Louwers, 1998 ) أن الشركات التي صدر بشأنها آراء معدلة بالاستمرار تتميز في المتوسط بفترة أطول لتأخير تقرير المراجعة (١٧,٦٨ يوم) مقارنة بمتوسط ( ٠,٣٢ يوم ) للشركات التي صدر بشأنها رأي نظيف .

**تاسعاً : طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل**

يرى ( Louwers, 1998 ) أن طول هذه المدة يعني أن مكتب المراجعة لديه معرفة شاملة بمشروع العميل ، والصناعة التي ينتمي إليها ومدى مقدرته على الاستمرار في الظروف الصعبة. وقد تسمح هذه المعرفة للمراجع بإدراك حقيقة محاولات الإدارة لاخفاء العسر المالي . من ناحية أخرى ، فقد يكون طول هذه المدة دليلاً على العلاقة القوية بما فيه الكفاية بين المراجع والعميل بحيث تقلل من احتمال تغيير المراجع إذا أبدى رأيا معدلا بالاستمرار. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الميل للإفصاح عن مشاكل المقدرة على الاستمرار للعملاء المعسرين يتأثر بطول مدة العلاقة بين المراجع حيث بلغ متوسط هذه المدة (٥,٩ سنة) للعملاء الذين صدر بشأنهم آراء معدلة بالاستمرار و ( ٧,٩٨ سنة ) للعملاء الذين صدر بشأنهم رأي نظيف ، إلا أن الانحدار اللوغاريتمي أظهر علاقة سالبة غير هامة

بين طول المدة وإبداء رأي معدل بالاستمرار ، مما يعني أن هذا العامل يؤثر تأثير معتدلا على قرار تعديل الرأي .

**عاشرا : جدل النبوءة الذاتية بالفشل** Self- Fulfilling Prophecy

أشارت كثير من الدراسات والأبحاث إلى أن المراجع يتخوف من إبداء رأي معدل بالاستمرار لأن هذا الرأي في حد ذاته قد يعجل بفشل الشركة في حالات كان من الممكن ألا يحدث فيها الفشل لولا إبداء هذا الرأي المعدل . وقد اتبع ( Citron and Taffler, 1992) مدخلا مباشرا لاختبار هذا الفرض بمقارنة معدلات الفشل لمجموعة من الشركات التي صدر بشأنها آراء معدلة بالاستمرار ( ٨٦ شركة ) بمجموعة مماثلة صدر لها آراء غير معدلة بالاستمزار ، ووجد أن ٢١ شركة من المجموعة الأولى فشلت قبل نشر قوائم مالية أخرى وتقريبا نفس العدد ( ٢٢ شركة ) من المجموعة الثانية عانت من الفشل . وبناء عليه، استنتجت الدراسة عدم وجود أدلة تؤيد أن الفشل قد يتبع تعديل الرأي بالاستمرار بدرجة أكبر من عدم تعديل الرأي ، ومن ثم لا يوجد ما يؤيد الوجود الموضوعي لأثر النبوءة الذاتية .

**حادي عشر : متغيرات أخرى**

١) **الرغبة في تجنب المسئولية القانونية :** بينت دراسة ( Louwers, 1998) أن هذه الرغبة قد تشجع المراجع على إبداء رأي معدل بالاستمرار رغم أن هذا الرأي قد لا يكون كافيا لحماية المراجع من هذه المسئولية إلا أنه يقلل من احتمال رفع دعوى ضده مستقبلا . ولم يتوصل Louwers إلى أدلة تجريبية تؤيد أهمية هذا العنصر على قرار تعديل الرأي ، ويفسر ذلك بأن ميل المراجع لتعديل الرأي يستند إلى خصائص العميل الفودي وليس إلى عوامل خاصة بمكتب المراجعة .

٢) **القوائم المالية المضللة :** افترضت دراسة ( McKeown et al. 1991 ) أنه إذا أبدى المراجع رأيا نظيفا لشركة ما ثم أشهر إفلاسها بعد ذلك بفترة قصيرة فقد يكون السبب أن القوائم المالية لهذه الشركة مضللة بحيث أظهرت صورة زائفة عن قوة الحالة المالية للشركة. فإذا اعتمد المراجع فيما يقوم به من تحليلات على قوائم مالية مضللة أي تحتوى على غش لم يستطع المراجع اكتشافه قبل تقرير المراجعة ( أطلقت عليه الدراسة مصطلح غش مستتر Hidden Fraud ) فقد يتوصل إلى تقدير غير سليم لاحتمال الافلاس لهذه الشركة . ويعتقد McKeown وزملاؤه أنه إذا تمكن المراجع من اكتشاف هذا الغش المستتر عن طريق البحث الجاد عنه فإن المراجع غالبا سيبدى رأيا معدلا بالاستمرار لهذه الشركة . وقد توصلت الدراسة إلى أدلة تجريبية تؤيد أن الشركات التي أشهر إفلاسها من

المحتمل أن يتزايد احتمال الغش المستتر بها. وأن اكتشاف هذا الغش المستتر يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة وتحسين نتائجها ( لمزيد من التفاصيل حول أهمية هذا المتغير أنظر تعليق Bell,1997 و رد McKeown et al., على هذا التعليق ).

٣) **فترة الإفلاس :** يقصد بها الفترة من تاريخ تقرير المراجعة حتى تاريخ إفلاس الشركة . فقد افترض ( Citron and Taffler, 1992 ) أنه كلما قصرت هذه الفترة زاد ميل المراجع للتحفظ على الاستمرار . وأظهرت نتائج الدراسة أن متوسط الفترة بين نشر آخر حسابات قبل الفشل وحدوث الفشل نفسه كانت ٥.٥ شهر لشركات الرأي المتحفظ و ٨,٧ شهر لشركات الرأي النظيف .

وبين التحليل الإحصائي أن ٤٣% من الشركات التي فشلت خلال ٦ أشهر من نشر الحسابات كانت ذات آراء متحفظة في حين أن ١٥% فقط من الشركات التي فشلت بعد أكثر من ستة أشهر من نشر الحسابات كانت ذات آراء متحفظة ، وكانت الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ ومن ثم استنتج الباحثان ما يؤيد الفرض القائل بوجود علاقة عكسية بين الميل للتحفظ وفترة الافلاس ، وأيضا قدمت دراسة ( Mutchler et al. 1997) أدلة تجريبية مؤيدة لهذه العلاقة العكسية .

نخلص مما سبق إلى أن العوامل المؤثرة في قرار تعديل رأي المراجع ، طبقا للدراسات السابقة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

**المجموعة الأولى : عوامل خاصة بمشروع عميل المراجعة**

وهي الحالة المالية لعميل المراجعة والتي تم تقييمها اعتمادا على النسب المالية ، وحالة المديونية ، وخصائص التدهور التنظيمي ، بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى التي أشار اليها المعيار ٥٩ ولم يتم اختبار أثرها على قرار تعديل رأي المراجع في أي من الدراسات السابقة .

**المجموعة الثانية : عوامل خاصة بمكتب المراجعة**

وتشمل على حجم مشروع العميل ، وحجم مكتب المراجعة وتغيير المراجع ، وصدور معايير مهنية جديدة ملزمة للمراجع بصدد تقييم المقدرة على الاستمرار ، وفترة التقرير ، والنبوءة الذاتية ، وطول مدة العلاقة بين المراجع والعميل ، وفقدان مكتب المراجعة لبعض العملاء في الآونة الأخيرة .

وستهتم الدراسة التطبيقية بتحديد مدى أهمية تأثير كل عامل في هاتين المجموعتين على قرار تعديل رأي المراجع وذلك من وجهة نظر مراجعي مكاتب المراجعة كبيرة الحجم

ومراجعي مكاتب المراجعة صغيرة الحجم ، العاملة في المملكة العربية السعودية ، لتحديد مدى اتفاق أو اختلاف آرائهم حول أهمية تأثير كل عامل على قرار تعديل رأي المراجع .

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فقد استبعدت من الدراسة التطبيقية للأسباب الآتية :

١- **الرغبة في تجنب المسئولية القانونية** : لم يستطع الباحث التوصل إلى أدلة موثقة تفيد برفع دعوى قضائية ضد أحد مكاتب المراجعة أو أحد المراجعين تتهمه فيها بالإهمال أو تطالبه بالتعويض بسبب إصداره تقرير مراجعة غير سليم . ومن ثم فإن هذا المتغير غير ملائم للبيئة المهنية في المملكة العربية السعودية .

٢- **القوائم المالية المضللة وفترة الإفلاس** : يتطلب اختبار هذين المتغيرين بيانات فعلية عن شركات أشهر إفلاسها بعد أن صدر بشأنها تقرير مراجعة نظيف بفترة معقولة ، وحيث لم يستطع الباحث الحصول على هذه البيانات ، ونظرا لصعوبة صياغة عبارات تعبر عن هذين المتغيرين في استمارة الاستبيان وعدم شيوعهما في الممارسة المهنية بالمملكة فقد تخوف الباحث من عدم إمكانية فهم أفراد العينة لهما وبالتالي استبعدا من الدراسة التطبيقية .

## القسم الثاني : الدراسة التطبيقية

يتناول هذا القسم أهداف الدراسة التطبيقية ، وتصميم الدراسة التطبيقية ، وتحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة ، والأساليب الإحصائية المستخدمة ونتائج الدراسة التطبيقية.

### أولاً : أهداف الدراسة التطبيقية

خلصت الدراسة النظرية إلى أن العوامل التي تؤثر في قرار تعديل رأي المراجع ، ليفصح عن الشك في مقدرة مشروع العميل على الاستمرار ، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

١) عوامل خاصة بمشروع عميل المراجعة : وهي الحالة المالية للعميل ، وحالة المديونية ، وخصائص التدهور التنظيمي ، والعوامل التي وردت بمعيار المراجعة رقم ٥٩ ولم تهتم الدراسات السابقة باختبار أهمية تأثيرها على قرار المراجع ( عوامل أخرى ).

٢) عوامل خاصة بمكتب المراجعة : وهي حجم مشروع العميل ، وحجم مكتب المراجعة وصدور معايير مهنية جديدة ، وفقدان بعض العملاء في الآونة الأخيرة ، وفترة التقرير ، وطول مدة العلاقة بين المراجع والعميل ، والنبوءة الذاتية بالفشل وبناء على هذا فإن تهدف الدراسة التطبيقية إلى الإجابة على الاستفسارين الآتيين :

١) هل العوامل المذكورة التي استنتجت الدراسات السابقة ، التي أجريت في الدول الغربية ، أن لها تأثيراً هاما على قرار تعديل رأي المراجع تحظى بنفس درجة الأهمية من وجهة نظر المراجعين الذين يمارسون المهنة في بيئة مختلفة من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية... الخ مثل بيئة المملكة العربية السعودية ؟ بمعنى آخر ، ما هي العوامل التي تؤثر تأثيرا هاما على قرار تعديل رأي المراجع الذي يمارس المهنة في المملكة العربية السعودية ؟ .

٢) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الذين ينتمون إلى مكاتب المراجعة صغيرة الحجم وآراء المراجعين الذين ينتمون إلى مكاتب المراجعة كبيرة الحجم العاملة في المملكة العربية السعودية ؟ .

### ثانياً : تصميم الدراسة التطبيقية

في ضوء أهداف البحث والدراسة التطبيقية تم تصميم استمارة استبيان لأغراض جمع البيانات من عينة من مجتمع الدراسة ، واشتملت القائمة على ٦٣ عبارة تمثل العوامل التي استنتجت الدراسات السابقة أهمية تأثيرها على قرار تعديل الرأي ، منها العبارة رقم ٥١ كانت سؤالا مفتوحا طلب فيه من المراجعين ذكر أي عوامل هامة أخرى لم ترد في

الاستبيان. وقد تم تقسيم هذه العوامل الفردية إلى إحدى عشر متغيرا ، نعرض فيما يلي كل منها مع تحديد العبارات الممثلة لها في الاستبيان .

١) **الحالة المالية للعميل** : توصلت الدراسة النظرية إلى ٣٥ نسبة مالية استخدمت في الدراسات السابقة لتقييم الحالة المالية للعميل ، تم خفض هذا العدد إلى ٢٢ نسبة فقط حيث استبعد منها النسب غير شائعة الاستخدام في المملكة ولم يرد ذكرها في الدراسات السابقة إلا مرة واحدة فقط ، وذلك تجنبا لعدم إمكانية فهمها أو سوء تفسيرها من قبل أفراد العينة. وقد تم تغيير بعض المصطلحات المستخدمة في بعض النسب لكي تتمشى مع البيئة السعودية مثل استبدال الفائدة والضريبة بالزكاة والضريبة ، واستبدال صافي الثروة بالمصطلح الشائع حقوق الملكية، وتم تعريب Current Liabilities إلى الخصوم المتداولة ، و Total debt إلى إجمالي الخصوم . وقد تم تقسيم النسب المختارة طبقا لمجالات التحليل المالي الأساسية التي تنتمي إليها وهي الربحية ، والسيولة ، والرفع المالي ، والنشاط ( معدلات الدوران ) وحدد لها في استمارة الاستبيان العبارات ذات الأرقام الآتية :

أ١ ) النسب المالية

أ١١) نسب الربحية : العبارات من ١ : ٥ .

أ٢١) نسب السيولة : العبارات من ٦ : ١٣ .

أ٣١) نسب الرفع المالي : العبارات من ١٤ : ١٧ .

أ٤١) نسب النشاط ( معدلات الدوران ) : العبارات من ١٨ : ٢٢ .

أ٢ – **حالة المديونية** : العبارات من ٢٣ إلى ٢٦ ، تعبر عن الأشكال المختلفة لحالة المديونية في ضوء ما ورد بالدراسات السابقة.

أ٣ – **خصائص التدهور التنظيمي** : العبارات من ٢٧ إلى ٣٨ ، وتم ترتيبها في استمارة الاستبيان حسب درجة أهمية كل خاصية طبقا لدراسة ( Poneman, et al, 1991 ) ، لتسهيل إجراء المقارنة.

أ٤ – **العوامل الأخرى** التي ذكرها معيار المراجعة ٥٩ : العبارات من ٣٩ إلى ٥٠ .

ب – عوامل خاصة بمكتب المراجعة : العبارات من ٥٢ إلى ٥٥ .

تم تقسيمها كما يلي :

**ب١** حجم مشروع العميل : العبارات من ٥٢ إلى ٥٥ .

ب٢ – حجم مكتب المراجعة : العبارات من ٥٦ إلى ٥٨ .

ب٣ – عوامل أخرى : العبارات من ٥٩ إلى ٦٣ موزعة كما يلي :

٥٩- إصدار معايير مراجعة جديدة.

٦٠- فقدان عملاء في الآونة الأخيرة.

٦١- فترة التقرير .

٦٢- طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل .

٦٣- نبوءة الفشل الذاتية .

وتم تقسيم استمارة الاستبيان ككل إلى ثلاثة أقسام :

**القسم الأول : معلومات عامة** : تتعلق بالوظيفة ، وسنوات الخبرة ، وحجم مكتب المراجعة.

**القسم الثاني : العوامل الخاصة بمشروع عميل المراجعة** : وقد طلب من أفراد العينة تحديد مدى أهمية تأثير كل عامل من هذه العوامل في قرار تعديل الرأي بإعطاء أوزان تعبر عن الأهمية وذلك على مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس الآتية : هام جدا (٥) ، هام (٤) محايد (٣) ، غير هام (٢) ، غير هام جدا (١).

**القسم الثالث : العوامل الخاصة بمكتب المراجعة** : وقد طلب من أفراد العينة تحديد مدى موافقتهم على كل منها بإعطاء الوزن الذي يعكس درجة الموافقة وذلك على مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس وهي : موافق جدا (٥) ، موافق (٤) ، محايد (٣) ، غير موافق (٢) ، غير موافق إطلاقا (١).

وقد قام الباحث بإجراء الاختبار " القبلي " Pretesting لاستمارة الاستبيان عن طريق مراجعتها واختبارها بواسطة زملاء وأساتذة أكاديميين متخصصين في مجال المراجعة ومناهج البحث ، وترتب على ذلك تعديل صياغة بعض العبارات واستبعاد البعض الآخر حتى توافرت درجة مقبولة ومطمئنة لاستخدام الاستمارة في جمع البيانات ، وذلك على الصورة الموضحة بالجدول من ١-٥ في الدراسة التطبيقية .

**ثالثاً : تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة**

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين الممارسين للمهنة ممارسة عامة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة في المملكة العربية السعودية ، وقد تم اختيار المملكة لهذا الغرض نظراً لأن معايير المراجعة في المملكة الصادرة بموجب قرار وزير التجارة السعودية رقم ٩٦٢ في ١٤٠٦/٢/٢٨هـ يتطلب من المراجع أن يفصح في تقريره عن الشك المتعلق باستمرارية المنشأة ومن ثم فإن جميع هؤلاء المراجعين عليهم التزاما مهنيا صريحا بتقييم مدى مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار، وهذا يعني ضمناً أن لديهم الخبرة

والمعرفة اللازمة للقيام بهذا التقييم ويعطي درجة من الاطمئنان لآرائهم ومن ثم يمكن الاعتماد عليهم لتجميع البيانات اللازمة للدراسة .

وفيما يتعلق بعينة الدراسة فقد حددها الباحث في شريك بمكتب المراجعة أو مدير أو مشرف أو مراجع أول بحيث لا تقل مدة خبرة أي منهم عن خمس سنوات والتي تعد فترة كافية ، طبقا للدراسات السابقة ، للمشاركة على الأقل في اتخاذ مثل هذا القرار. وقد حرص الباحث على أن تشتمل العينة على مراجعين من مكاتب المراجعة كبيرة وصغيرة الحجم في المملكة العربية السعودية لإمكانية تحديد مدى الاتفاق أو الاختلاف بين آرائهم . وقد وجد الباحث أن مكاتب المراجعة العاملة في المملكة جميعها ذات حجم صغير فيما عدا فروع المكاتب المحاسبية العالمية . وحاول الباحث الحصول على أعلى نسبة ردود فقام بالاتصال تليفونيا بمعظم مكاتب المراجعة في مدينة الرياض ( حوالي ٤٠ مكتب ) وطلب تحديد موعد لمقابلة مدير المكتب أو المالك أو أحد الشركاء ، وعند زيارة المكتب يناقش مع المسئول الهدف من الاستبيان ومحتوياته والمستوى المهني الذي يجب أن يجيب عليه ويترك له عدد من الاستمارات حسب طلب المسئول نفسه . وقد وافق ٣٨ مكتب على استلام استمارة الاستبيان في حين رفض مكتبين ذلك لعدم وجود أفراد مؤهلين لديهم ، أو لعدم وجود وقت كاف ، أو لأسباب أخرى . وبذلك أمكن توزيع ١٥٠ نسخة من استمارة الاستبيان ، وكان الباحث يحصل على وعد باستلام الردود في تاريخ معين . وقد تكررت زيارة الباحث لمعظم مكاتب المراجعة أكثر من مرتين أو ثلاث مرات ، بالإضافة إلى عدد لا بأس به من الاتصالات الهاتفية . وقد تفضلت هيئة المحاسبين السعوديين بإرسال استمارة الاستبيان بالفاكس إلى مكاتب المراجعة في شتى أنحاء المملكة . ونتيجة لذلك بلغت الردود ١١٥ ردا (بنسبة ٦٧% تقريبا) وهو معدل جيد جدا وأعلى من معدلات الردود في الدراسات الميدانية في هذا المجال . وقد استبعد منها ثلاثة ردود غير مكتملة ، ومن ثم بلغت الردود الصالحة للاستخدام ١١٢ ردا منهم ٨١ من مكاتب المراجعة صغيرة الحجم و ٣١ ردا من مكاتب المراجعة كبيرة الحجم ، وأجرى التحليل الإحصائي على هذا الأساس .

## رابعا : الأساليب الإحصائية المستخدمة

١- **اختبارات الصدق والثبات** : للتحقق من صدق وثبات الاستبيان تم إجراء اختبارات الصدق على عينة استطلاعية حجمها ٥٦ من أفراد العينة ( ٤٠ من مكاتب المراجعة صغيرة الحجم و ١٦ من مكاتب المراجعة كبيرة الحجم ) . وذلك على النحو التالي :

أ- تم اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان بحساب العلاقة بين كل عبارة والدرجة الكلية للفئة ( المتغير ) ، وتبين وجود معاملات ارتباط مرتفعة وذات دلالة إحصائية ( عند مستوى ٠,٠١ ) .

ب - تم حساب معامل الثبات للاستبيان باستخدام معامل " ألفا كرونباخ " وبلغ معامل الثبات الكلي ٠,٩٣٤٥ ، وبذلك يكون معامل الصدق الذاتي للاستبيان = $\sqrt{0.9345}$ = 0.97 .

٢- استخدمت النسب المئوية والمتوسطات الحسابية مقرونة بالانحراف المعياري لتحديد أهم العوامل التي تؤثر في قرار تعديل رأي المراجع من وجهة نظر جميع أفراد العينة .

٣- استخدم اختبار " ت " للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مراجعي المكاتب صغيرة الحجم ومراجعي المكاتب كبيرة الحجم.

**خامسا : مناقشة نتائج الاستبيان والتحليل الإحصائي .**

ارتباطا بأهداف الدراسة التطبيقية سيتم مناقشة نتائجها على مرحلتين :

١) تحديد أهم العوامل التي تؤثر على قرار المراجع الخاص بتعديل الرأي .

٢) التحليل المقارن لاستجابات كل من مراجعي مكاتب المراجعة صغيرة الحجم ومراجعي مكاتب المراجعة كبيرة الحجم .

**١) العوامل التي تؤثر في قرار المراجع**

سيتم تحديد هذه العوامل من وجهة نظر جميع أفراد العينة بصرف النظر عن انتمائهم لمكتب معين باستخدام بيانات النسب المئوية والمتوسط الحسابي على النحو الموضح فيما يلي :

**أ- العوامل الخاصة بمشروع العميل**

**أ١ - النسب المالية :** ويشتمل جدول (١) على البيانات اللازمة لهذا التحليل.

أ١١ - نسب الربحية : حصلت جميعها على درجات أكبر من ٣ وأقل من ٤ على مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس . وهذا يعني أن المراجعين في المملكة العربية السعودية يعلقون أهمية متوسطة على نسب الربحية عند اتخاذ قرار تعديل الرأي ، وأهم نسب الربحية من وجهة نظرهم هي نسبة صافي الربح إلى رأس المال ثم نسبة صافي الربح إلى المبيعات .

جدول (١)

أهم العوامل التي تؤثر في قرار تعديل رأي المراجع - النسب المالية (أ١)

| م | العوامل | نسبة هام وهام جدا | نسبة غير هام وغير هام إطلاقا | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| | أ١ نسبة الربحية | | | | |
| ١ | نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول | ٤٣,٨ | ٣١,٣ | ٣,١٢ | ١,٠٥ |
| ٢ | نسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى صافي المبيعات | ٥٤,٥ | ٢٤,١ | ٣,٣٧ | ١,٠٤ |
| ٣ | نسبة صافي الربح إلى إجمالي رأس المال | ٥١,٨ | ٢١,٤ | ٣,٣٨ | ١ |
| ٤ | ربحية السهم | ٤٢ | ٢٦,٨ | ٣,٢١ | ٠,٩٧ |
| ٥ | التوزيعات للسهم | ٢٩,٥ | ٣٣,٩ | ٣,٠١ | ٠,٩٨ |
| | أ٢ نسب السيولة | | | | |
| ٦ | النسبة الجارية (نسبة التداول) | ٥٩,٨ | ١٥,٢ | ٣,٥٦ | ٠,٨٩ |
| ٧ | النسبة السريعة (نسبة التداول السريعة) | ٥٨ | ١٥,٢ | ٣,٥٩ | ٠,٩٤ |
| ٨ | نسبة التدفقات النقدية الداخلة إلى إجمالي الخصوم | ٧٥ | ٧,١ | ٣,٩٠ | ٠,٨٦ |
| ٩ | نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول | ٣١,٣ | ٣٥,٧ | ٢,٩٦ | ١,٠٤ |
| ١٠ | نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول | ٥٣,٦ | ١٤,٣ | ٣,٤٤ | ٠,٨٦ |
| ١١ | نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | ٥٨ | ١٢,٥ | ٣,٥٦ | ٠,٨٥ |
| ١٢ | نسبة النقدية إلى الخصوم المتداولة | ٤٢,٩ | ٢٨,٦ | ٣,٢١ | ١,٠٥ |
| ١٣ | نسبة الأصول السريعة إلى إجمالي الأصول | ٥٦,٣ | ١٦,١ | ٣,٥٤ | ٠,٩٥ |
| | أ٣ نسب الرفع المالي | | | | |
| ١٤ | نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول | ٢٧,٧ | ٣٨,٤ | ٢,٨٨ | ٠,٩٧ |
| ١٥ | نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول | ٧٦,٨ | ٤,٥ | ٤,٠٤ | ٠,٨٣ |
| ١٦ | نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول | ٥٧,١ | ٧,١ | ٣,٧١ | ٠,٨٨ |
| ١٧ | نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي حقوق الملكية | ٦٦,١ | ٦,٣ | ٣,٨٠ | ٠,٨٧ |
| | أ٤ نسب النشاط | | | | |
| ١٨ | معدل دوران المخزون | ٦٣,٤ | ٩,٨٠ | ٣,٦٨ | ٠,٨٤ |
| ١٩ | معدل دوران المدينين | ٦٤,٣ | ٩,٨٠ | ٣,٧١ | ٠,٨٦ |
| ٢٠ | معدل دوران الأصول المتداولة | ٤٧,٣ | ١٨,٨ | ٣,٤٤ | ١,٠٥ |
| ٢١ | معدل دوران إجمالي الأصول | ٤٨,٢ | ١٨,٨ | ٣,٣٥ | ٠,٨٥ |
| ٢٢ | معدل دوران رأس المال العامل | ٦٦,١ | ٨ | ٣,٦٤ | ٠,٧٢ |

أ٢١ - نسب السيولة : حصلت جميعها على درجات أكبر من ٣ وأقل من ٤ على مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس ، مما يعني أن هذه النسب ذات تأثير متوسط في قرار

تعديل الرأي ، فيما عدا نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول فقد تحدد لها أهمية أقل من المتوسط (٢,٩٦) .

أ٣١ - نسب الرفع المالي : حصلت نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول على أعلى الدرجات على مقياس ليكرت (٤,٠٤) مما يعني أن هذه النسبة ذات تأثير هام على قرار تعديل الرأي . أما نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول فكانت أهميتها منخفضة (٢,٨٨) ، وحصلت باقي النسب على درجات أهمية متوسطة .

أ٤١- نسب النشاط : حصلت جميعها على درجات أهمية تقع بين ثلاث وأربع درجات على مقياس ليكرت ، وأهمها معدل دوران المدينين ثم معدل دوران المخزون السلعي.

أ٢ - حالة المديونية : يتضح من جدول (٢) أن حالة التوقف عن سداد الديون حصلت على أعلى درجات الأهمية (٤,٥٢) يليها حالة مخالفة الاتفاقات (٤,٠٢) وهذا يعني أهمية تأثير هذين العاملين في قرار تعديل الرأي ، أما إذا كان العميل يجري مفاوضات لاعادة جدولة مدفوعات الديون أو أنه كان يعاني في وقت سابق من مشاكل ديون وتم معالجتها فإن هذين العاملين يؤثران تأثيرا متوسطا على قرار تعديل الرأي .

جدول (٢)

أهم العوامل التي تؤثر في قرار تعديل رأي المراجع - حالة المديونية (أ٢)

| م | العوامل | نسبة هام وهام جدا | نسبة غير هام وغير هام إطلاقا | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٣ | توقف مشروع العميل عن سداد الديون والالتزامات دون الاتفاق مع الدائنين على تأجيل هذه الديون أو تأجيلها لفترة زمنية أقل من سنة. | ٩٢ | ٢,٧ | ٤,٥٢ | ٠,٧٢ |
| ٢٤ | خالف مشروع العميل اتفاقات الديون (ولكن لم يتوقف عن السداد) دون الاتفاق مع الدائنين على تأجيل هذه الديون أو تأجيلها لفترة زمنية أقل من سنة. | ٧٨,٦ | ٧,١ | ٤,٠٢ | ٠,٨٩ |
| ٢٥ | لم يتوقف مشروع العميل عن سداد الديون ولم يخالف الاتفاقات ولكن يجري حاليا، مفاوضات مع الدائنين لاعادة جدولة(هيكلة)مدفوعات الديون. | ٤٨,٢ | ١٣,٤ | ٣,٣٩ | ٠,٨٤ |
| ٢٦ | تمكن مشروع العميل من معالجة مشاكل الديون بإعادة هيكلتها أوبتعديل الاتفاقات وتأجيل السداد لفترة زمنية تزيد عن سنة أو لفترة زمنية غير محدودة، ويسري مفعول هذه الاتفاقات في الوقت الحاضر. | ٤٣,٨ | ١٨,٨ | ٣,٢٩ | ١ |

أ٣ - خصائص التدهور التنظيمي : يوضح جدول (٣) أن عاملا واحدا حصل على أعلى درجات الأهمية (٤,١١) وهو انخفاض مصداقية رجال الإدارة والمديرين الرئيسيين ، مما يعني أن هذا العامل ذا أثر هام على قرار تعديل الرأي ، وحصلت جميع الخصائص الأخرى على درجات أكبر من ٣ وأقل من ٤ على مقياس ليكرت مما يعني أنها ذات أهمية متوسطة .

جدول (٣)

أهم العوامل التي تؤثر في قرار تعديل رأي المراجع - خصائص التدهور التنظيمي (أ٣)

| م | العوامل | نسبة هام وهام جدا | نسبة غير هام وغير هام إطلاقا | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٧ | عدم وجود تخطيط طويل الأجل لدى مشروع العميل. | ٦٠,٧ | ١٣,٤ | ٣,٦٥ | ٠,٩٦ |
| ٢٨ | انخفاض معنويات العاملين بالمشروع | ٥٠ | ١٧ | ٣,٤٤ | ١,٠١ |
| ٢٩ | تهرب المديرون من المسئولية بالقائها على الأخرين. | ٦٧,٩ | ١٣,٤ | ٣,٨ | ١,٠٦ |
| ٣٠ | عند حدوث إيقاف أو تخفيض في الإنتاج فانه لا يحدث بناء على تخطيط مسبق. | ٦٤,٣ | ١١,٦ | ٣,٧١ | ٣,٩٠ |
| ٣١ | إرتفاع معدل دوران شاغلي الوظائف الإدارية. | ٥٨,٩ | ١٣,٤ | ٣,٦٣ | ٠,٩٣ |
| ٣٢ | لا يمكن للمشروع تخفيض نفقاته دون الإضرار بنفسه ضررا شديدا. | ٦٢,٥ | ٨,٩ | ٣,٧١ | ٠,٨٦ |
| ٣٣ | تزايد الصراعات بين الوحدات التنظيمية داخل المشروع. | ٦٧,٩ | ٨,٩ | ٣,٨٧ | ٠,٩٩ |
| ٣٤ | وجود قدر كبير من مقاومة التغيير. | ٤٢,٩ | ١٤,٣ | ٣,٣٧ | ٠,٨٧ |
| ٣٥ | مركزية اتخاذ القرارات. | ٣٩,٣ | ١٧ | ٣,٢٥ | ٠,٨٣ |
| ٣٦ | غياب التوجه الجماعي وتزايد عدد مجموعات المصالح الخاصة وعلو صوتها في داخل المشروع. | ٦٦,١ | ٨ | ٣,٧٤ | ٠,٨٩ |
| ٣٧ | انخفاض مصداقية رجال الإدارة والمديرين الرئيسيين. | ٧٩,٥ | ٥,٤ | ٤,١١ | ٠,٩١ |
| ٣٨ | تقلص النشاط الإبتكاري بالمشروع. | ٤٤,٦ | ٨,٩ | ٣,٤٣ | ٠,٧٩ |

أ٤- العوامل الأخرى التي وردت بمعيار المراجعة رقم ٥٩ : يوضح جدول (٤) أن خمسة عوامل حصلت على درجات أهمية عالية على مقياس ليكرت وهي بالترتيب : عدم التزام المشروع بالمتطلبات والشروط القانونية لرأس المال (٤,٣٥) ، حدوث كوارث غير مؤمن ضدها أو مؤمن ضدها بأقل من اللازم (٤,٢٧) ، فقدان المشروع لحقوق امتياز أو اختراع هامة (٤,١٩) ، يواجه المشروع صعوبات تتعلق

بالمنتجات والأسواق (٤,٠٧) ، لا يستطيع المشروع الحصول على الائتمان التجاري العادي (٤,٠٤). ومما لا شك فيه أن حدوث أي من هذه العوامل قد يؤدي إلى انهيار المشروع ومن ثم فإنها ذات تأثير هام على قرار تعديل الرأي . أما باقي العوامل فقد حصلت على درجات أهمية أكبر من ٣ وأقل من ٤ بمعنى أنها تؤثر في القرار ولكن بدرجة أقل من العوامل الخمسة المذكورة ، لأن بعضها يمكن تفادي أثره أو ايجاد بديل له .

**جدول (٤)**

**العوامل التي تؤثر في قرار تعديل رأي المراجع – العوامل التي وردت بالمعيار ٥٩ ولم يتم اختبارها (أ٤)**

| م | العوامل | نسبة هام وهام جدا | نسبة غير هام وغير هام إطلاقا | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣٩ | توقف المشروع عن دفع التوزيعات أو التأخر في دفعها. | ٥٦,٣ | ١٦,١ | ٣,٤٩ | ٠,٩ |
| ٤٠ | لا يستطيع المشروع الحصول على الإئتمان التجاري العادي. | ٨٠,٤ | ٥,٤ | ٤,٠٤ | ٠,٨٤ |
| ٤١ | عدم إلتزام المشروع بالمتطلبات والشروط القانونية لرأس المال. | ٨٧,٥ | ٤,٥ | ٤,٣٥ | ٠,٨١ |
| ٤٢ | إحتياج المشروع لمصادر وطرق تمويل جديدة. | ٦٨,٨ | ٧,١ | ٣,٧٩ | ٠,٨٥ |
| ٤٣ | إحتياج المشروع للتخلص من جزء كبير من الأصول. | ٧٥,٩ | ٦,٣ | ٣,٩٦ | ٠,٨٦ |
| ٤٤ | تعتمد عمليات المشروع اعتمادا أساسيا على مشروع معين آخر. | ٧٤,١ | ٦,٣ | ٣,٩٥ | ٠,٨٥ |
| ٤٥ | وجود ارتباطات(تعهدات) طويلة الأجل غير اقتصادية. | ٧٢,٣ | ٤,٥ | ٣,٨٦ | ٠,٧٦ |
| ٤٦ | إحتياج المشروع لإدخال تغيرات جوهرية على العمليات الإنتاجية. | ٦٢,٥ | ١١,٦ | ٣,٦٢ | ٠,٩٢ |
| ٤٧ | وجود دعاوي قضائية مرفوعة ضد المشروع وما زالت محل نظر في أروقة القضاء. | ٧٦,٨ | ٦,٣ | ٣,٩٤ | ٠,٨٤ |
| ٤٨ | فقدان المشروع لحقوق إمتياز أو حقوق اختراع هامة. | ٨٣,٩ | ٦,٣ | ٤,١٩ | ٠,٨٥ |
| ٤٩ | حدوث كوارث غير مؤمن ضدها ، أو مؤمن ضدها بأقل من اللازم. | ٩٢ | ٢,٧ | ٤,٢٧ | ٠,٦٨ |
| ٥٠ | يواجه المشروع صعوبات تتعلق بالمنتجات والأسواق. | ٨٤,٨ | ٤,٥ | ٤,٠٧ | ٠,٧٨ |

ب - العوامل الخاصة بمكتب المراجعة :

ب١ - حجم مشروع العميل : توضح النتائج (جدول ٥) وجود اتفاق شبه تام بين المراجعين أنه يترتب على فشل المشروعات كبيرة الحجم آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر سلبا على قطاع كبير من المجتمع (٤,٤٢) ، وأن أتعاب المراجعة تتناسب طرديا مع حجم مشروع العميل (٤,١٩) ، وأن المشروعات صغيرة الحجم تتأثر بالعوامل التي تضعف المقدرة على الاستمرار بدرجة أكبر من المشروعات كبيرة الحجم (٤,٠٥) ، بالاضافة إلى أن المشروعات كبيرة الحجم تستطيع مقاومة المصاعب المالية وقد تنجو منها (٣,٧٨) . هذا الإجماع شبه التام يدل على أن حجم مشروع العميل يعد أحد المتغيرات الهامة التي تؤثر في قرار تعديل الرأي ، وهو ما يتسق تماما مع نتائج الدراسات السابقة في هذا الخصوص .

ب٢ - **حجم مكتب المراجعة :** توافق أغلبية المراجعون ( نسبة ٨٤,٨ ، متوسط ٤,٠٨ ) أن ايرادات مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لا تتأثر تأثرا هاما بفقدان أحد أو بعض عملاء المراجعة بعكس المكاتب صغيرة الحجم ، هذا بالاضافة إلى موافقة (٦٨,٨% منهم بمتوسط ٣,٨) أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لديها المقدرة والرغبة في الحفاظ على استقلالها عن العملاء بدرجة أكبر من المكاتب صغيرة الحجم ، كما أن (٥٩,٨% منهم بمتوسط ٣,٦٩) متفقون على أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تجتهد في الحفاظ على سمعتها المهنية بدرجة أكبر من المكاتب صغيرة الحجم وهذا يعني مبدئيا أن قرار تعديل الرأي يتأثر تأثرا هاما بحجم مكتب المراجعة، بمعنى أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم ستكون مستعدة لإصدار تقارير مراجعة معدلة بدرجة أكبر من مكاتب المراجعة صغيرة الحجم .

ب٣ - عوامل أخرى

١) **صدور معايير مهنية جديدة :** حصل هذا العامل على موافقة ٥٩,٨% من المراجعين بمتوسط درجات ٣,٦٢ مما يعني أنه يؤثر تأثيرا متوسطا على قرار تعديل الرأي .

٢) **فقدان عملاء في الآونة الأخيرة :** لم يحظى هذا المتغير إلا بموافقة ١٨,٨% من المراجعين بمتوسط ٢,٢٩ ، في حين حصل على عدم موافقة ٦٨,٦% منهم وهذا يعني عدم أهمية تأثيره في قرار تعديل الرأي .

٣) **طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل :** حظى بموافقة منخفضة ٤٣,٨% ومتوسط ٣,٠٩ مما يعني عدم أهمية تأثيره في قرار تعديل الرأي.

جدول (٥)

أهم العوامل التي تؤثر في قرار تعديل رأي المراجع – عوامل خاصة بمكتب المراجعة (ب)

| م | العوامل | نسبة موافق تماما وموافق | نسبة غير موافق وغير موافق إطلاقا | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| ب١ | حجم مشروع العميل | | | | |
| ٥٢ | تستطيع المشروعات كبيرة الحجم مقاومة المصاعب المالية وقد تنجو منها. | ٧٨,٦ | ١٥,٢ | ٣,٧٨ | ٠,٨٨ |
| ٥٣ | المشروعات صغيرة الحجم أكثر تأثرا بالعوامل التي تضعف المقدرة على الاستمرار. | ٨١,٣ | ٨ | ٤,٠٥ | ٠,٩٣ |
| ٥٤ | يترتب على فشل المشروعات كبيرة الحجم آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر سلبا على قطاع كبير من المجتمع. | ٩٧,٣ | — | ٤,٤٢ | ٠,٥٥ |
| ٥٥ | تتناسب أتعاب المراجعة تناسبا طرديا مع حجم مشروع العميل. | ٨٧,٥ | ٥,٤ | ٤,١٩ | ٠,٨٥ |
| ب٢ | حجم مكاتب المراجعة | | | | |
| ٥٦ | تجتهد مكاتب المراجعة كبيرة الحجم في الحفاظ على سمعتها المهنية بدرجة أكبر من المكاتب صغيرة الحجم. | ٥٩,٨ | ٢٥ | ٣,٦٩ | ١,٢٣ |
| ٥٧ | لا تتأثر إيرادات مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تأثرا هاما بفقدان أحد أو بعض عملاء المراجعة بعكس المكاتب صغيرة الحجم. | ٨٤,٨ | ٨,٩ | ٤,٠٨ | ٠,٨٦ |
| ٥٨ | لدى مكاتب المراجعة كبيرة الحجم القدرة والرغبة في الحفاظ على استقلالها عن العملاء بدرجة أكبر من المكاتب صغيرة الحجم. | ٦٨,٨ | ١٨,٨ | ٣,٨٠ | ١,٧ |
| ب٣ | عوامل أخرى | | | | |
| ٥٩ | إذا صدرت معايير مراجعة جديدة تنطوي على زيادة مسئولية المراجعين في مجال تقييم مقدرة عملاء المراجعة على الاستمرار وتقدم لهم ما يلزم من إرشادات فإن هذا يؤدي إلى زيادة ميل مكاتب المراجعة لإصدار تقارير مراجعة تتحفظ فيها على مقدرة بعض عملائهم على الاستمرار إذا لزم الأمر. | ٥٩,٨ | ١٠,٧ | ٣,٦٢ | ٠,٩٤ |
| ٦٠ | إذا فقد مكتب المراجعة بعض العملاء في الآونة الأخيرة فإنه قد يحاول إرضاء العملاء الحاليين بعدم التحفظ على مقدرتهم على الاستمرار حتى لا يفقد عملاء جدد. | ١٨,٨ | ٦٨,٦ | ٢,٢٩ | ١,١٣ |
| ٦١ | إذا استغرقت عملية المراجعة فترة زمنية طويلة بعد نهاية السنة المالية لعميل المراجعة فإن هذا قرينة على أن المراجع يشك في مقدرة هذا العميل على الاستمرار مما يتطلب بذل مجهود مراجعة إضافي ويؤدي إلى زيادة احتمال إصدار تقرير يتحفظ فيه المكتب على مقدرة هذا العميل على الاستمرار. | ١٥,٢ | ٥٤,٥ | ٢,٥٤ | ٠,٨٣ |
| ٦٢ | يترتب على طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل الحد من ميل المراجع لإصدار تقرير يتحفظ فيه على استمرار العميل نظرا لما يتمتع به المراجع من معرفة شاملة بمشروع العميل وطبيعة عملياته والصناعة التي ينتمي إليها وتأكده من مقدرة العميل على الاستمرار في الظروف الصعبة. | ٤٣,٨ | ٣٢,١ | ٣,٠٩ | ١ |
| ٦٣ | إذا أصدر المراجع تقريرا يتحفظ فيه على مقدرة عميل المراجعة على الاستمرار فإن هذا التقرير، في حد ذاته، قد يتسبب، بحقيقة، في زيادة المشاكل التي يعاني منها العميل أو وقوع العميل في مشاكل تضعف مقدرته على الاستمرار مثل عدم إمكانية حصوله على التمويل اللازم وحدوث توتر في علاقاته مع الموردين والمستهلكين..الخ. | ٧٥,٩ | ١٤,٣ | ٣,٧٩ | ١,٠١ |

٤) نبوءة الفشل الذاتية : حصلت على تأييد ٧٥,٩% من المراجعين بمتوسط درجات ٣,٧٩ مما يعني اعتقاد المراجعون في المملكة العربية السعودية بصحة هذه النبوءة القائلة بأن الرأي المعدل قد يعجل بفشل النشاط مما يجعل المراجعون مترددين في اتخاذ هذا القرار.

٢- التحليل المقارن لآراء المراجعين

تشتمل هذه الجزئية على تحليلا مقارنا لآراء كل من مراجعي المكاتب صغيرة الحجم ومراجعي المكاتب كبيرة الحجم لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آرائهما باستخدام تحليل " ت " .

أ- العوامل الخاصة بمشروع العميل

أ١- النسب المالية : يشتمل الجدول التالي (جدول ٦) على بيانات الوسط الحسابي والانحراف المعياري المقارنة وقيمة إحصائية " ت " ومستوى الدلالة وهي البيانات الازمة لهذا التحليل المقارن.

أ١١- نسب الربحية : حدد مراجعي المكاتب صغيرة الحجم أهمية متوسطة لجميع نسب الربحية ( متوسط أكبر من ٣ وأقل من ٤ على مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس ) في حين حدد مراجعي المكاتب كبيرة الحجم أهمية منخفضة لجميع هذه النسب (متوسط أكبر من ٢ وأقل من ٣) ، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آرائهما عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ .

وتفسير هذه النتيجة أن مراجعي المكاتب صغيرة الحجم غالبا يقومون بعمليات مراجعة لمشروعات صغيرة الحجم ( شركات أشخاص ) والتي يؤدي تدهور ربحيتها إلى حدوث مشاكل بين الشركات وقد يؤدي إلى عدم الاستمرار في النشاط وبذلك تظهر أهمية نسب الربحية في قرار تعديل الرأي . أما مراجعي المكاتب الكبيرة فقد أظهرت تعليقات بعضهم على عبارات الاستبيان أن مجرد تدهور نسب الربحية لا يكفي لتعديل تقرير المراجعة ولكن الشرط الضروري لذلك هو تحقيق المشروع لخسائر تشغيلية متكررة من سنة إلى أخرى. من ناحية أخرى تؤكد الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المملكة عدم أهمية تأثير تدهور نسب الربحية على استمرار النشاط لعدة أسباب أهمها : أن المحفظة الاستثمارية بها العديد من العناصر ولا يشترط بالضرورة أن تكون جميعها مربحة ، وتعدد مصادر الدخل وإمكانية الاستمرار في مقابلة الاحتياجات الأساسية حتى في ظل تحقيق خسائر

## جدول (٦)

## المقارنة على أساس حجم المكتب – النسب المالية (أ١)

| م | مكتب صغير الحجم | | مكتب كبير الحجم | | قيمة ت | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الانحراف المعياري | | |
| أ١١ | | | | | | |
| ١ | ٣,٢٨ | ٠,٩٩ | ٢,٦٨ | ١,٠٨ | ٢,٨٣ | ٠,٠٠٦ |
| ٢ | ٣,٥٩ | ١ | ٢,٨١ | ٠,٩٥ | ٣,٧٨ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | ٣,٥٧ | ٠,٩١ | ٢,٩٠ | ١,٠٨ | ٣,٢٩ | ٠,٠٠١ |
| ٤ | ٣,٤١ | ٠,٩٥ | ٢,٧١ | ٠,٨٦ | ٣.٥٧ | ٠,٠٠١ |
| ٥ | ٣,٢٠ | ٠,٩٥ | ٢,٥٢ | ٠,٨٩ | ٣,٤٤ | ٠,٠٠١ |
| أ٢١ | | | | | | |
| ٦ | ٣,٦٥ | ٠,٩ | ٣,٣٢ | ٠,٨٣ | ١,٧٩ | ٠,٠٧٧ |
| ٧ | ٣,٦٨ | ٠,٩٦ | ٣,٣٥ | ٠,٨٤ | ١,٦٥ | ٠,١٠١ |
| ٨ | ٤,٠٦ | ٠,٧٨ | ٣,٤٨ | ٠,٩٣ | ٣,٣٣ | ٠,٠٠١ |
| ٩ | ٣,١٩ | ١,٠٤ | ٢,٣٩ | ٠,٨٠ | ٣,٨٦ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | ٣,٤٧ | ٠,٨٤ | ٣,٢٥ | ٠,٩٢ | ٠,٦٣ | ٠,٥٣٠ |
| ١١ | ٣,٥٣ | ٠,٨٧ | ٣,٦٥ | ٠,٨٠ | ٠,٦٤ | ٠.٥٢٥ |
| ١٢ | ٣,٤٣ | ١,٠٥ | ٢,٦٥ | ٠,٨٤ | ٣,٧٤ | ٠,٠٠٠ |
| ١٣ | ٣,٥٨ | ٠,٩٩ | ٣,٤٢ | ٠,٨٥ | ٠,٨٠ | ٠,٤٢٤ |
| أ٣١ | | | | | | |
| ١٤ | ٢,٩٤ | ٠,٩٩ | ٢,٧٤ | ٠,٩٣ | ٠,٩٥ | ٠,٣٤٣ |
| ١٥ | ٤,١٦ | ٠,٨٠ | ٣,٧١ | ٠,٨٢ | ٢,٦٥ | ٠,٠٠٩ |
| ١٦ | ٣,٧٩ | ٠,٨٩ | ٣,٤٨ | ٠,٨١ | ١,٦٧ | ٠,٠٩٨ |
| ١٧ | ٣,٨٥ | ٠,٨٨ | ٣,٦٨ | ٠,٨٣ | ٠,٩٥ | ٠,٣٤٤ |
| أ٤١ | | | | | | |
| ١٨ | ٣,٧٤ | ٠,٨٩ | ٣,٥٢ | ٠.٦٨ | ١,٢٧ | ٠,٢٠٧ |
| ١٩ | ٣,٨٠ | ٠,٩١ | ٣,٤٨ | ٠,٦٨ | ١,٧٦ | ٠,٠٨١ |
| ٢٠ | ٣,٦٤ | ١ | ٢,٩٠ | ٠,٩٨ | ٣,٥١ | ٠,٠٠١ |
| ٢١ | ٣,٤٦ | ٠,٨٤ | ٣,٠٦ | ٠,٨١ | ٢,٢٤ | ٠,٠٢٧ |
| ٢٢ | ٣,٧٨ | ٠,٦٣ | ٣,٢٩ | ٢,٨٠ | ٣,٣٤ | ٠,٠٠١ |

لبعض المشروعات ، بالاضافة إلى المظهر والقيود الاجتماعة وخاصة الضغـــط الاجتمـــاعي للفشل.

أ٢١ - **نسب السيولة** : يتفق كل من مراجعي المكاتب صغيرة الحجم ومراجعي المكاتب كبيرة الحجم على تحديد درجات أهمية متوسطة ومتقاربة (أكبر من ٣ وأقل من ٤ على مقياس ليكرت) ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآرائهم عند أي من مستويات المعنوية التقليدية لخمسة من نسب السيولة هي : نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، ونسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول ، ونسبة الأصول السريعة إلى إجمالي الأصول ، ونسبة التداول السريعة ، والنسبة الجارية . أما بالنسبة لباقي النسب فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ ، حيث يحدد مراجعي المكاتب الصغيرة درجة أهمية عالية لنسبة التدفقات النقدية الداخلة إلى إجمالي الخصوم (٤,٠٦) في حين يحدد لها مراجعي المكاتب الكبيرة أهمية أقل (٣,٤٨) ، كما يحدد مراجعي المكاتب الصغيرة درجات أهمية متوسطة لنسبة النقدية إلى الخصوم المتداولة (٣,٤٣) ونسبة النقدية إلى إجمالي الأصول (٣,١٩) في حين يحدد لهما مراجعي المكاتب الكبيرة درجات أهمية منخفضة بمتوسط ٢,٦٥ و ٢,٣٩ على الترتيب .

أ٣١- **نسب الرفع المالي** : يتفق المراجعون من الفئتين على تحديد أهمية منخفضة (أقل من ٣ درجات) لنسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آرائهما . ويفسر هذا بأن عدم تمويل الأصول من مصادر تمويل داخلية لا يؤثر بشكل هام في المقدرة على الاستمرار وذلك لوجود مصادر تمويل بديلة متاحة وشبه مضمونة وبشروط ميسرة. وكذلك يتفق المراجعون من الفئتين على اعطاء اهمية متوسطه لكل من نسبة إجمالي الخصوم إلى حقوق الملكية (٣,٨٥ صغيرة ، ٣,٦٨ كبيرة) ونسبة الديون طويلة الاجل إلى إجمالي الأصول (٣,٧٥ صغيرة ، ٣,٤٨ كبيرة). وتفسير ذلك أن ارتفاع هاتين النسبتين لا يؤثر بشكل كبير ، في المملكة ، على مقدرة المشروعات على الاستمرار لشيوع ظاهرة الاقتراض من البنوك . أما نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول فقد أعطى لها درجة أهمية مختلفة (٤,١٦ صغيرة ، ٣,٧١ كبيرة ) مع وجود فرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين آراء فئتي المراجعين .

أ٢١ - **نسب النشاط** : يتفق المراجعون من الفئتين على اعطاء أهمية متوسطه لكل من معدل دوران المخزون (٣,٧٤ صغيرة ، ٣,٥٢ كبيرة) ومعدل دوران المدينين (٣,٨ صغيرة و ٣,٤٨ كبيرة) ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئتين ، أما

بخصوص معدل دوران إجمالي الأصول فرغم اعطائها درجات أهمية أكبر من ٣ وأقل من ٤ من قبل فئتي المراجعين إلا أنه يوجد فرق معنوي بين أرائهما عند مستوى ٠,٠٥ ، وبخصوص النسبتين الباقيتين فإن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين آراء فئتي المراجعين.

ويلاحظ بصفة عامة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي المراجعين بخصوص معظم النسب المالية ، ويرى الباحث أن هذه الفروق ترجع إلى عدم وجود إرشادات مهنية كافية وواضحة ، في المملكة ، يمكن للمراجعين الاعتماد عليها عند تقييم مدى مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار مما يجعل الحكم على هذه المقدرة ذات طابع شخصي . من ناحية أخرى فقد تم صياغة عبارات الاستبيان المتعلقة بالنسب المالية في شكل يوحي بتدهورها . وأظهرت الدراسات السابقة أن المراجع لا يبدي رأيا معدلا بالاستمرار إلا اذا كانت الشركة تعاني من درجة عالية من العسر المالي، وأنه كلما زاد احتمال الفشل كلما كان الحكم المهني أكثر صراحة ووضوحا.

أ٢ - **حالة المديونية :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي المراجعين بخصوص هذا المتغير عند أي من مستويات المعنوية التقليدية. وينتج من بيانات الجدول رقم ٧ أن فئتي المراجعين متفقون تماما على أهمية هذا المتغير في اتخاذ قرار تعديل الرأي .

وتتسق هذه النتيجة مع نتائج جميع الدراسات السابقة التي اهتمت بأثر حالة المديونية على قرار تعديل الرأي ، فالمشروع الذي يفشل في سداد ما عليه من ديون والتزامات أو يخالف اتفاقاتها معرض بشكل كبير لعدم الاستمرار مما يؤدي إلى زيادة ميل المراجعين لتعديل تقرير المراجعة لمثل هذا المشروع .

جدول (٧)

المقارنة على أساس حجم المكتب - حالة المديونية (أ٢)

| م | مكتب صغير الحجم | | مكتب كبير الحجم | | القيمة ت | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الانحراف المعياري | | |
| ٢٣ | ٤,٥٠ | ٠,٧٦ | ٤,٥٥ | ٠,٦٢ | ٠,٢٨ | ٠,٧٨٣ |
| ٢٤ | ٣,٩٩ | ٠,٨٧ | ٤,١٠ | ٠,٩٤ | ٠,٥٨ | ٠,٥٦٤ |
| ٢٥ | ٣,٣٣ | ٠,٨٧ | ٣,٥٥ | ٠,٧٧ | ١,٢١ | ٠,٢٢٨ |
| ٢٦ | ٣,٣٢ | ١,٠٤ | ٣,٢٣ | ٠,٩٢ | ٠,٤٥ | ٠,٦٥٥ |

أ٣ - **خصائص التدهور التنظيمي** : يتضح من جدول (٨) اتفاق آراء المراجعين في إعطاء درجة أهمية عالية (٤,١٩ صغيرة ، ٣,٩٠ كبيرة) لخاصية انخفاض مصداقية رجال الادارة والمديرين الرئيسيين ، واعطاء درجات أهمية أكبر من ٣ وأقل من ٤ على مقياس ليكرت لثلاثة خصائص أخرى هي : عدم وجود تخطيط طويل الأجل ، وانخفاض معنويات العاملين بالمشروع ، وعدم مقدرة المشروع على تخفيض نفقاته دون الاضرار بنفسه ضررا شديدا . ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئتين بخصوص هذه الخصائص الأربعة. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Ponernan et al.,1991) من أهمية بالنسبة للخصائص الثلاثة الأخيرة أما الخاصية الأولى فيعتقد الباحث أن أهميتها ترجع إلى اختلاف القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع السعودي عن تلك السائدة في الدول الغربية ، حيث يعتبر انخفاض المصداقية من العوامل الهامة المسببة للفشل في شتى مجالات الحياة. أما باقي الخصائص فإنه يوجد

جدول (٨)

المقارنة على أساس حجم المكتب - خصائص التدهور التنظيمي (أ٣)

| م | مكتب صغير الحجم | | مكتب كبير الحجم | | قيمة ت | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الانحراف المعياري | | |
| ٢٧ | ٣,٧٠ | ٠,٩٧ | ٣,٥٢ | ٠,٩٣ | ٠,٩٣ | ٠,٣٥٥ |
| ٢٨ | ٣,٥٢ | ١,١٠ | ٣,٢٣ | ٠,٨٨ | ١,٣٨ | ٠,١٧٢ |
| ٢٩ | ٣,٩٤ | ١,٠٤ | ٣,٤٥ | ١,٠٣ | ٢,٢٢ | ٠,٠٢٨ |
| ٣٠ | ٣,٨٣ | ٠,٩٣ | ٣,٤٢ | ٠,٨٩ | ٢,١٠ | ٠,٠٣٨ |
| ٣١ | ٣,٨٠ | ٠,٨٧ | ٣,١٩ | ٠,٩٥ | ٣,٢٣ | ٠,٠٠٢ |
| ٣٢ | ٣,٧٩ | ٠,٨٨ | ٣,٥٢ | ٠,٨١ | ١,٥١ | ٠,١٣٤ |
| ٣٣ | ٤,٠٧ | ٠,٩٣ | ٣,٣٥ | ٠,٩٥ | ٣,٦٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٣٤ | ٣,٥١ | ٠,٨٢ | ٣,٠٣ | ٠,٩١ | ٢,٦٤ | ٠,٠٠٩ |
| ٣٥ | ٣,٣٦ | ٠,٨١ | ٢,٩٧ | ٠,٨٤ | ٢,٢٦ | ٠,٠٢٦ |
| ٣٦ | ٣,٨٩ | ٠,٧٩ | ٣,٣٥ | ١,٠٢ | ٢,٩٥ | ٠,٠٠٤ |
| ٣٧ | ٤,١٩ | ٠,٨٥ | ٣,٩٠ | ١,٠٤ | ١,٤٧ | ٠,١٤٥ |
| ٣٨ | ٣,٥٧ | ٠,٧٩ | ٣,٠٦ | ٠,٦٨ | ٣,١٣ | ٠,٠٠٢ |

بالنسبة لها فروق ذات دلالة إحصائية عند مستويات المعنوية التقليدية بين آراء فئتي المراجعين . ويرى الباحث أن هذه الفروق ترجع إلى اختلاف كفاءة المراجعين في الحكم على الأمور غير المالية مثل التهرب من المسئولية ، وارتفاع معدلات دوران شاغلي الوظائف الادارية ، وتزايد الصراعات بين الوحدات التنظيمية...الخ . ومعظم هذه الأمور لا تخرج من نطاق اختصاص المراجع بصفته خبيرا في النواحي المالية.

**أ٤- العوامل الأخرى التي وردت بالمعيار ٥٩ :** يوضح جدول (٩) اجماع المراجعون من الفئتين على أهمية تأثير هذه العوامل على قرار تعديل الرأي حيث حصل بعضها على درجات أهمية أعلى من ٤ وحصل البعض الآخر على درجات أهمية تقترب من أربع درجات على مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس ، إضافة إلى عدم وجود فروق بين آراء فئتي المراجعين عند أى من مستويات المعنوية التقليدية ، ويستثنى من ذلك توقف مشروع العميل عن دفع التوزيعات أو التأخر في دفعها حيث يوجد فرق عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وهذا يعني أن هذه العوامل تؤثر تأثيرا هاما على قرار تعديل الرأي

**جدول (٩)**

**المقارنة على أساس حجم المكتب**

**العوامل التي وردت بمعيار المراجعة ٥٩ ولم يهتم بها أي من الدراسات السابقة(أ٤)**

| م | مكتب صغير الحجم | | مكتب كبير الحجم | | قيمة ت | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الانحراف المعياري | | |
| ٣٩ | ٣,٦٠ | ٠,٨٦ | ٣,١٩ | ٠,٩٥ | ٢,٢٠ | ٠,٠٣٠ |
| ٤٠ | ٤,١١ | ٠,٨٧ | ٣,٨٧ | ٠,٧٦ | ١,٣٥ | ٠,١٧٨ |
| ٤١ | ٤,٣٣ | ٠,٨١ | ٤,٣٩ | ٠,٨٤ | ٠,٣١ | ٠,٧٥٦ |
| ٤٢ | ٣,٧٨ | ٠,٨٨ | ٣,٨٤ | ٠,٧٨ | ٠,٣٤ | ٠,٧٣٦ |
| ٤٣ | ٣,٩٤ | ٠,٩٣ | ٤,٠٠ | ٠,٦٨ | ٠,٣٤ | ٠,٧٣٧ |
| ٤٤ | ٣,٨٥ | ٠,٩٠ | ٤,١٩ | ٠,٦٥ | ١,٩٣ | ٠,٠٥٦ |
| ٤٥ | ٣,٨٨ | ٠,٨٣ | ٣,٨١ | ٠,٥٤ | ٠,٥٢ | ٠,٦٠٢ |
| ٤٦ | ٣,٥٩ | ٠,٩٩ | ٣,٦٨ | ٠,٧٥ | ٠,٤٣ | ٠,٦٦٥ |
| ٤٧ | ٣,٩٥ | ٠,٨٢ | ٣,٩٠ | ٠,٩١ | ٠,٢٧ | ٠,٧٩١ |
| ٤٨ | ٤,١٢ | ٠,٩١ | ٤,٣٥ | ٠,٦٦ | ١,٤٨ | ٠,١٤٣ |
| ٤٩ | ٤,٢٨ | ٠,٧٣ | ٤,٢٣ | ٠,٥٦ | ٠,٤٠ | ٠,٦٨٩ |
| ٥٠ | ٤,٠٧ | ٠,٧٧ | ٤,٠٦ | ٠,٨١ | ٠,٠٦ | ٠,٩٥٤ |

بالاستمرار . وتفسير ذلك أن معظم هذه العوامل مفهومة للمراجعين ويدركون أثرها جيدا على الاستمرار لأن جميعها ذات أثر مالي مباشر على نتائج عمليات المشروع ومركزه المالي .

ب - **العوامل الخاصة** بمكتب المراجعة

يشتمل جدول (١٠) على البيانات المقارنة الخاصة بهذا المتغير .

ب١ - **حجم مشروع عميل المراجعة** : حصل هذا المتغير على درجات موافقة عالية من قبل فئتي المراجعين ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية إلا بخصوص تناسب أتعاب المراجعة مع حجم مشروع العميل (عند مستوى ٠,٠٥) حيث حصلت على تأييد تام من قبل مراجعي المكاتب الكبيرة (٣,٧٨) . وتفسير ذلك أن معظم عملاء مكاتب المراجعة صغيرة الحجم هي مشروعات ذات أحجام صغيرة والعكس بالنسبة لمكاتب المراجعة كبيرة الحجم ، وتحاول كلا الفئتين التأكيد على انخفاض ما تجنيه من أتعاب مراجعة . ويستنتج مما سبق أن قرار تعديل الرأي يتأثر تأثرا هاما بحجم مشروع عميل المراجعة مما يثير الشك حول استقلالية المراجعين الممارسين للمهنة في المملكة العربية السعودية .

ب٢- **حجم مكتب المراجعة** : يلاحظ من جدول ٦ أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ بين آراء فئتي المراجعين بخصوص هذا المتغير. ففي حين أن مراجعي مكاتب المراجعة الكبيرة يكادوا يجمعون على أن المكاتب كبيرة الحجم تجتهد للحفاظ على سمعتها المهنية (٤,٦٨) ، ولا تتأثر ايراداتها بفقدان أحد أو بعض العملاء (٤,٣٩) ، وتتمتع بدرجة أكبر من الاستقلال (٤,٥٨) ، فإن مراجعي المكاتب الصغيرة يخالفونهم الرأي . وهذه نتيجة طبيعية ومتوقعة وتعكس إلى حد كبير صدق الردود على الاستبيان وهذا يؤكد أهمية تأثير حجم المكتب على قرار تعديل الرأي بالاستمرار وهو الأمر الذي يثير الشك ، مرة أخرى ، حول مدى استقلال المراجعين في المملكة .

ب٣ - **صدور معايير مهنية جديدة** : يرى مراجعي المكاتب صغيرة الحجم أن لهذا المتغير أهمية (متوسط ٣,٧٣) أكبر من تلك التي يراها مراجعي المكاتب الكبيرة (٣,٣٥) مع وجود فرق ذا دلالة إحصائية بين آراء فئتي المراجعين عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

جدول (١٠)

المقارنة على أساس حجم المكتب

عوامل خاصة بمكتب المراجعة (ب)

| م | مكتب صغير الحجم | | مكتب كبير الحجم | | قيمة "ت" | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط | الانحراف المعياري | المتوسط | الانحراف المعياري | | |
| ٥٢ | ٣,٨٣ | ٠,٨٩ | ٣,٦٥ | ٠,٨٤ | ٠,٩٨ | ٠,٣٢٨ |
| ٥٣ | ٤,٠١ | ٠,٩٩ | ٤,١٠ | ٠,٧٥ | ٠,٣٠ | ٠,٧٦٢ |
| ٥٤ | ٤,٤٢ | ٠,٥٧ | ٤,٤٢ | ٠,٥٠ | ـــ | ٠,٩٩٧ |
| ٥٥ | ٤,٣١ | ٠,٨٣ | ٣,٨٧ | ٠,٨٥ | ٢,٤٨ | ٠,٠١٥ |
| ٥٦ | ٣,٣١ | ١,٢٠ | ٤,٦٨ | ٠,٦٠ | ٧,٩٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٥٧ | ٣,٩٦ | ٠,٩١ | ٤,٣٩ | ٠,٦٢ | ٢,٨٣ | ٠,٠٠٦ |
| ٥٨ | ٣,٥١ | ١,٠٧ | ٤,٥٨ | ٠,٥٦ | ٦,٨٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٥٩ | ٣,٧٣ | ٠,٩٠ | ٣,٣٥ | ١,٠١ | ١,٩٠ | ٠,٠٦٠ |
| ٦٠ | ٢,٥٣ | ١,١٣ | ١,٦٨ | ٠,٨٧ | ٣,٧٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٦١ | ٢,٦٣ | ٠,٨٦ | ٢,٣٢ | ٠.٧٠ | ١,٧٨ | ٠,٠٧٨ |
| ٦٢ | ٣,١٤ | ٠,٩٨ | ٢,٩٧ | ١,٠٥ | ٠,٧٩ | ٠,٤٢٩ |
| ٦٣ | ٣,٩٠ | ٠,٩٧ | ٣,٤٨ | ١,٠٦ | ١,٩٩ | ٠,٠٥٠ |

ويرى الباحث أن أحد التفسيرات المحتملة لهذا الاختلاف هو أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم التي شملها الاستبيان هي فروع أو تعمل كمراسلين لمكاتب المحاسبة الستة العالمية الكبيرة ومن ثم فإن لديها ما يكفيها من معايير جلبتها هذه المكاتب من الدول المتقدمة التي تنتمي اليها وهي ليست بحاجة لمعايير إضافية بعكس الحال بالنسبة للمكاتب صغيرة الحجم . ويمكن أن يستنتج من ذلك أن إصدار معايير مهنية جديدة في المملكة العربية السعودية بخصوص تقييم المراجع للمقدرة على الاستمرار قد تؤدي إلى زيادة ميل المراجعين إلى إصدار تقارير مراجعة معدلة بالاستمرار .

ب٤ - **فقدان عملاء حديثا** : لم يحظ هذا المتغير بموافقة المراجعين من الفئتين وان كانت عدم موافقة مراجعي المكاتب الكبيرة أشد (١,٦٨) من عدم موافقة مراجعي المكاتب الصغيرة (٢,٥٣) . وتفسير هذا أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لديها قاعدة عملاء أكبر من المكاتب الصغير مما يجعل فقدان أحد أو بعض العملاء غير ذا أهمية

بالنسبة لها بعكس الحال بالنسبة للمكاتب الصغيرة . وبصفة عامة ليس لهذا المتغير أثر هام على قرار تعديل الرأي بالاستمرار.

ب٥ - **طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل :** يتفق المراجعون من الفئتين على الأهمية المنخفضة لتأثير هذا المتغير في قرار تعديل الرأي ، و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آرائهما ، وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Louwers,1998) في هذا الخصوص .

ب٦ - **نبوءة الفشل الذاتية :** يؤمن مراجعي مكاتب المراجعة الصغيرة بصدق هذه النبوءة (٣,٩٠) بدرجة أكبر من إيمان مراجعي المكاتب الكبيرة (٣,٤٨) ، ويوجد فرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين آرائهما ، وتتناقص هذه النتيجة مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة في هذا الخصوص . ويعتقد الباحث أن هذا التناقض يرجع لاختلاف المعتقدات والظروف البيئية .

## خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

استهدف هذا البحث تحديد العوامل التي تؤثر في قرار المراجع الخارجي المتعلق بتعديل تقرير المراجعة للإفصاح عن مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار في مزاولة النشاط . وتحقيقا لهذا الهدف انقسم البحث إلى قسمين ، القسم الأول : الدراسة النظرية ، والقسم الثاني : الدراسة التطبيقية . وقد اشتملت الدراسة النظرية على عرضا للدراسات السابقة المتعلقة بقرار تعديل الرأي بالاستمرار للوقوف على العوامل التي اهتمت هذه الدراسات بتحديد مدى أهمية تأثيرها على قرار تعديل الرأي . وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين ، اشتملت الأولى على دراسات التنبؤ بالإفلاس التي ركزت على صياغة نماذج يمكن للمراجع الاستعانة بها في التنبؤ بإفلاس عميل المراجعة ثم مقارنة دقة هذه النماذج بآراء المراجعين المعدلة . وقد اعتمدت جميع هذه النماذج على النسب المالية لتقييم الحالة المالية للعميل. وقد تبين أن تحليل النسب المالية قد يتم بصورة حكمية وذلك بمقارنة النسبة المحتسبة بمعيار ما أو قاعدة تخمينية ، أو بطرق إحصائية أهمها التحليل الإحصائي للنسب المالية ، وتحليل النمط ، والتحليل التميزي ، والتحليل الاحتمالي . واستنتجت جميع هذه الدراسات تفوق أداء النموذج على أداء المراجع في مجال التنبؤ بإفلاس عميل المراجعة.

والنتيجة العامة التي توصل اليها البحث من تقييم هذه الدراسات أن نماذج التنبؤ بالإفلاس تفترض أن الحالة المالية لعميل المراجعة هي المتغير الوحيد الذي يعتمد عليه المراجع لاتخاذ قرار تعديل الرأي ومن ثم فإنها ليست أدوات ملائمة يمكن الاعتماد عليها لتقييم آداء المراجعين لأن الأحكام المهنية للمراجعين تكون نتيجة لمجموعة معقدة من العوامل تمثل الحالة المالية للعميل عاملا واحدا فقط منها، وأن تفوق آداء نماذج التنبؤ بالإفلاس على آداء المراجعين لا يرجع إلى عدم مقدرة المراجع على إدراك وتحديد المشاكل التي يعاني منها العميل ولكن ترجع لعوامل أخرى يأخذها المراجع في اعتباره عند اتخاذ قرار تعديل الرأي .

ومن ثم فقد ركزت المجموعة الثانية من الدراسات على اتخاذ المراجع لقرار تعديل الرأي واهتمت بالتنبؤ بالظروف التي يحتمل في ظلها أن يبدي المراجع رأيا معدلا بالاستمرار من خلال التعرف على العوامل المؤثرة في قرار المراجع ومدى أهمية كل منها . وقد قام الباحث باستقراء معظم هذه الدراسات واستنتج أنه يمكن تقسيم هذه العوامل إلى فئتين، الأولى عوامل خاصة بمشروع عميل المراجعة وهي : الحالة المالية للعميل ويتم تقييمها باستخدام النسب المالية ، وحالة المديونية والتي تعني توقف العميل عن سداد الديون والالتزامات أو مخالفة اتفاقاتها ، وخصائص التدهور التنظيمي التي تتوافر بدرجة أكبر في الشركات المعرضة للإفلاس ، والعوامل الأخرى التي وردت بمعيار المراجعة رقم ٥٩ ولم تحظ باهتمام الدراسات في هذا المجال . وتشتمل الفئة الثانية على العوامل الخاصة بمكتب المراجعة وهي حجم مشروع عميل المراجعة ، وحجم مكتب المراجعة ، وصدور معايير مهنية جديدة ، وفترة التقرير ، وفقدان مكتب المراجعة لأحد أو بعض العملاء في الآونة الأخيرة ، وطول مدة العلاقة بين المراجع والعميل ، ونبوءة الفشل الذاتية .

وقد اهتمت الدراسة التطبيقية بتحديد أهم العوامل التي تؤثر في قرار تعديل الرأي بالاستمرار من وجهة نظر المراجعين الممارسين للمهنة في المملكة العربية السعودية ، ومقارنة آراء مراجعي كل من مكاتب المراجعة كبيرة الحجم ومكاتب المراجعة صغيرة الحجم لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهما . وتحقيقا لهذه الأهداف تم إعداد استمارة استبيان وزعت على المراجعين الممارسين للمهنة في المملكة العربية السعودية لاستطلاع آرائهم حول مدى أهمية العوامل المختلفة عند اتخاذ قرار تعديل الرأي . ومن خلال التحليل الإحصائي للردود تم التوصل إلى العديد من **النتائج** أهمها :

١) تحتل النسب المالية أهمية متوسطة في اتخاذ قرار تعديل الرأي مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي المراجعين بخصوص معظم هذه النسب . ويرجع الباحث هذه الفروق إلى عدم وجود إرشادات مهنية كافية ومحددة يمكن للمراجعين في المملكة الاستعانة بها لتقييم مدى مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار.

٢) يجمع المراجعون على أن توقف مشروع العميل عن سداد الديون والالتزامات أو مخالفة اتفاقاتها من العوامل الهامة التي تؤثر في قرار تعديل الرأي .

٣) خصائص التدهور التنظيمي التي تؤثر تأثيرا هاما في قرار تعديل الرأي هي انخفاض مصداقية رجال الإدارة والمديرين الرئيسيين ، وعدم وجود تخطيط طويل الأجل ، وانخفاض معنويات العاملين ، وعدم مقدرة المشروع على تخفيض نفقاته دون الإضرار بنفسه ضررا شديدا .

٤) جميع العوامل الأخرى التي وردت بمعيار المراجعة رقم ٥٩ تؤثر تأثيرا هاما على قرار تعديل الرأي .

٥) يتأثر قرار تعديل الرأي تأثرا هاما بحجم مشروع العميل وحجم مكتب المراجعة ، مما يثير الشكوك حول مدى ما يتمتع به المراجعون ومكاتب المراجعة ، في المملكة العربية السعودية، من استقلال عن عملاء المراجعة .

٦) قد يؤدي إصدار معايير مهنية جديدة تقدم للمراجعين الممارسين للمهنة ، في المملكة ، إرشادات واضحة في مجال تقييم المقدرة على الاستمرار إلى زيادة جودة ما يتخذه المراجعون من قرارات في هذا الشأن .

٧) لا يتأثر قرار تعديل الرأي بفقدان مكتب المراجعة لأحد أو بعض العملاء في الآونة الأخيرة ، أو بطول مدة العلاقة بين المراجع والعميل .

٨) تعتبر نبوءة الفشل الذاتية أحد العوامل المؤثرة في قرار تعديل الرأي ، حيث يعتقد المراجعون الممارسون للمهنة في المملكة ، بأن إصدار تقارير مراجعة تفصح عن عدم المقدرة على الاستمرار قد تؤدي إلى زيادة ما يعاني منه عميل المراجعة من مشاكل وقد تعجل بفشل العميل.

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بالآتي :

١) يجب أن يهتم المراجعون الممارسون للمهنة في المملكة ، وكذلك الجهات المشرفة على المهنة، بالعمل على زيادة معرفة المراجعين بالطرق والأساليب المختلفة التي يمكن

استخدامها لتقييم مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار ، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية أو ندوات علمية أو إصدار منشورات في هذا المجال .

٢) يجب أن تضاعف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من جهودها لتفعيل معايير الرقابة النوعية لمكتب المراجعة وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالاستقلال ، والتطور المهني والتدريب لموظفي المكتب ، وقبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم .

٣) يجب إعادة النظر في الجزء الذي ورد في معايير المراجعة السعودية بخصوص تقييم المراجع لمقدرة مشروع عميله على الاستمرار . حيث أن ما ورد بهذه المعايير يركز فقط على كيفية الإفصاح عن الشك المحيط بالمقدرة على الاستمرار في تقرير المراجعة ، ولكن لا يتضمن أي إرشادات محددة يمكن للمراجعين الاستعانة بها في تقييم المقدرة على الاستمرار ، وقد يستدعى الأمر إصدار إرشادات أو ربما معيار مراجعة جديد في هذا الشأن .

**حدود البحث**

افترض البحث مبدئيا أن المراجعين الممارسين للمهنة في المملكة العربية السعودية يتوفر لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لتقييم مقدرة عملاء المراجعة على الاستمرار. وهناك عوامل أخرى تؤثر في قرار تعديل الرأي لم يتناولها البحث لصعوبة استطلاعها باستمارة استبيان مثل أثر صياغة الفروض والنتائج ، ومدى هيكلة عمليات مكتب المراجعة ، وطريقة ترتيب أوراق العمل ، وأسلوب التشغيل المتتابع لأدلة وقرائن المراجعة .

وتعد هذه الحدود بمثابة مجالات مقترحة لأبحاث أخرى .

**تم بحمد الله ..**

# مراجع البحث


- Altman , E. I. , " Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy " , The *Journal of Finance* , (September 1968), PP. 589-609.

- Altman , E.I. , and T.P. McGough, " Evaluation of a Company as a Going Concern, " *Journal of Accountancy* , (December 1974) , PP. 50-57.

- Altman, E.I., R.G. Haldeman, and P. Narayaman , " Zeta Analysis: A New Model to Identify Bankruptcy Risk of Corporations, " *Journal of Banking and Finance*, (June, 1977), PP. 29-54.

- Altman, E.I. , and M.y. Levallee, " Business Failure Classification in Canada ", *Journal of Business Administration*, (Fall,1980) , PP. 147-164.

- American Institute of Certified Public Accountants, (AICPA), " The Auditor's Considerations when a Question Arises About an Enitity's Continued Existence, " *Statement on auditing Standards No. 34* (March 1981).

- _____, " The Auditor's Consideration of an Entity's Ability to Continue as a Going Corcen " , Statement on Auditing Standards No. 59 (April 1988) .

- Asare, Stephen K., " The Auditors Going – Concern Decision: A Review and Implications For Facture Research ", *Journal of Accounting Literature*, (1990), Vol. 9, PP.39-64.

- Barnes, P. and H.D.Huan, " The Auditor's Going Concern Decision : Some UK Evidence Concerning Independence and Competence ", *Journal of Business Finance & Accounting* , ( January, 1993), PP. 213-228.

- Beaver, W. H. , " Financial Ratios as Predictors of Failure " , *Journal of Accounting Research* ( Supplement 1966) , PP. 71-111.

- Bell , T.B. , " Discussion of Towards an Explantation of Auditor Failure to Modify The Audit Opinions of Bankrupt Companies ", *Auditing : A Journal of Practice & Theory*, Vol. 10, suppl. 1991, PP. 14-20.

- _____, " Reply ", *Auditing : A Journal of Practice & Theory*, Vol. 10, suppl. 1991, PP. 14-20.

- Bell, T.B., and A.M. Wright, " *Auditing practice , Research, and Education* " , AICPA , ( 1995).

- Boritz, J.E., " *The Going Cocern Assupption: Accounting and Auditing Implications* ", The Canadian Institute of Chartered Accountants, (1991).

- Carcello, J. , D. Hermanson, and F. Huss, " Temporal Changes in Bankruptcy Related Reporting " , *Auditing : A Journal of Parctice and Theory*, ( Fall, 1995), PP. 133-143.

- Casey, G.J., " The Usefulness of Accounting Ratios For Subjects' Predictions of Corporate Failure: Replication and Extentions ", *Journal of Accounting Research*, (Autumn1980), PP. 603-613.

- Chen, K.C.W., and B.K. Church, " Default on Debt Obligations and the Issuance of Going- Concern Opinions ", *Auditing : A Journal of Practice & Theory*, (Fall, 1992), Vol. 11, No. 2, PP.30-49.

- Chen, K.H., and T.A. Shimerda, " An Empirical Analysis of Useful Financial Ratios " , *Financial Management* , (Spring 1981), PP.51-60.

- Citron D.B., and R. J. Taffler, " The Audit Report under Going Concern Uncertainties : an Empirical Analysis " , *Accounting and Business Research*, (1992), Vol. 22, No. 88, PP. 337-345.

- Ellingsen, J.E., K. Pany, and P. Fagan, " SAS No. 39: How to Evaluate Going Concern " , *Journal of Accountancy* ( January 1989), PP. 24-31.

- Hamer , M. , " Failure Prediction: Sensitivity of Classification Accuracy to Alternative Statistical Methods and variable Sets " , *Journal of Accounting and Public Policy*, (1983) , Vol. 2, PP. 289-307.

- Kida, T., " An Investigations into Auditor's Continuity and Related Qualification Judgements ", *Journal of Accounting Research*, (Autumn, 1980), PP. 506-523.

- Kinney, W.R., " Attention – Directing analytical Review Using Accounting Ratios: A Case Study ", *Auditing : A Journal of Practice & Theory*, (Spring 1987), PP. 59-73.

- Koh, H.C. and L.N. Killough, " The Use of Multiple Discriminant Analysis in The Assessment of The Going – Concern Status of an Audit Client", *Journal of Business Finance & Accounting*, (Spring, 1990), PP. 179-185.

- _____, and R.m. Brown, " Probit Prediction of Going and Non-Going Concerns ", *Managerial Auditing Journal*, (1991), Vol. 6, No. 3, PP.18-23.

- _____, Model Prdictions and Auditor Assessments of Going Concern Status ", *Accounting and Business Research*, (1991) Vol. 21, No. 84, PP. 331-338.

- Levitan, A.S., and J.A. Knoblett, " Indicators of Expectations to the Going Concern Assumption ", *Auditing : A Journal of Theory & Practice*, (Fall, 1985), PP. 26-39.

- Lev, B., and S. Sunder, " Methoddgical Issues in the Use of Financial Ratios ", *Journal of Accounting and Economics*, (December, 1979), PP. 187-210.

- Louwers, T.J., " The relation Between Going – Concern Opinions and The Auditor's Loss Function ", *Journal of Accounting Research*, (Spring 1998), PP. 143-156.

- Mackeown J.C, J. F. Mutchler, and W.S. Hopwood " Towards an Explanation of Auditor Failure to Modify the Audit Opinions of Bankrupt Companies ", *Auditing : A Journal of Practice Theory*, (Suppl. 1991), PP. 1-13.

- Menon, K., and K.B. Schwartz, " An Empirical Investigation of Audit Qualification Decisions in the Presense of Going Concern Uncertainties", *Contemporary Accounting Research*, (Spring 1987), PP. 302-315.

- Mutchler, J.F., " A Multivariate Analysis of The auditor's Going Concern Opinion Decision ", *Journal of Accounting Research*, (Autumn 1985), PP.668-682.

- _____., " Empirical Evidence Reganding the Auditor's Going Concern Opinion Decision ", Auditing : A Journal of Practice & Theory, (Fall 1986), PP.148-163.

- Mutchler, J.F., W. Hopwood and J. M. McKeown, "The Influence of Cantrary Information and Mitigating Factors on Audit Opinion Decisions on Bankrupt Companies ", *Journal of Accounting Research*. ( Autumn 1997), PP. 295-310.

- O'clock, P., and K. Devine, " An Investigation of Framing and Firm Size on the Auditor's Going Concern Decision ", *Accounting and Business Research*, (1995), Vol. 25, No. 99 PP. 197-207.

- Ohlson, J., " Financial Ratios and the Probabilistic Prediction of Bankruptcy ", *Jounal of Accounting Research*, ( Spring, 1980), PP. 109-131.
- Ponemon, L.A. , and A. G. Schick, " Financially Distressed Companies and Auditor Perceptions of the Twelve Characteristics of Decline " , *Auditing : A Journal of Practice & Theory* , (Fall, 1991), Vol. 10, No. 2, PP. 70-83.
- Raghunandan, K., and D.V. Rama, " Audit Reports For Companies in Financial Distress: Before and After SAS No. 59, " Auditing : *A Journal of Practice & Theory*, (Sprfng 1995), Vol. 14, No. 1, PP. 50-63.
- Zavgren, C.V., " The Prediction of Corporate Faillure: The State of the Art ", *Journal of Accounting Literature*, (1983), Vol. 2, PP. 1-38.

- Zmijewski, M.E., " Methodological Issues Related to the Estimation of Financial Distress Prediction Models", *Journal of Accounting Research, (supplement 1984)*, PP. 59-82.